العلامة علي بن محمد مطير الحكمي، وآثاره العلميّة؛ مخطوطة سلاسل الذهب في علم لسان العرب نموذجًا

The Scholar ʻAlī ibn Muḥammad Muṭayr al-Ḥakamī and His Scholarly Works: The Manuscript Salāsil al-Dhahab fī ʻIlm Lisān al-ʻArab as a Case Study

10.35781/1637-000-205-001

د. خديجة بنت إبراهيم محمد فقيه*

*أستاذ مشارك /قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة الملك خالد

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف، وتحليل أحد المؤلفات المخطوطة في علم النحو للعلامة علي بن محمد بن إبراهيم مطير الحكمي، والذي ينتسبُ إلى أُسرةٍ علميّةٍ مشهورة، أُصولها من إقليم المخلاف السليماني- منطقة جازان- وعُرفتْ واشتُهرت في تهامة اليمن بعد رحلةِ جدّهم الأعلى إليها، و الموسوم بـــ« سلاسل الذّهب في علم لسان العرب»، وهو كتابٌ مختصرٌ أجملَ فيه مؤلفه قواعد النحو، ونظمها في سلاسلَ بلغتْ عشرين سلسلةً، مع شرحٍ موجزٍ لكلّ سلسلة، ومن أهداف هذا البحث: التعريف بالمخطوطة، وصاحبها، وتحليل المادة العلمية النحوية التي اشتملت عليها ، وقسمتُ البحثَ بعد المقدمة إلى تمهيد عن المؤلف، وعدة مباحث عن المخطوطة، وخاتمة تحوي نتائج البحث، والمنهج المتبع فيه هو المنهج التاريخي والتحليلي، ومن أبرز النتائج التي تُوصل إليها :أنّ المؤلف في كثير من آرائه يتبع المذهب البصري، وكان ينقل بعض آرائه وترجيحاته من مؤلفات ابن هشام، و هناك بعض المآخذ التي أخذت على المؤلف، ولكنها لا تقدح في مكانته، ويوصي البحث الدارسين بالاهتمام بعلماء تهامة اليمن، والمخلاف السليماني، والتنقيب عن مؤلفاتهم.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الذهب، عشرون سلسلة، علي بن مطير، المخلاف السليماني.

ISSN : 2410-1818

The Scholar ʻAlī ibn Muḥammad Muṭayr al-Ḥakamī and His Scholarly Works: The Manuscript Salāsil al-Dhahab fī ʻIlm Lisān al-ʻArab as a Case Study

Dr. Khadijah bint Ibrāhīm Muḥammad Faqīh*

*Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature
College of Arts and Humanities, King Khalid University

Abstract

This study aims to describe and analyze a manuscript treatise on Arabic grammar (ʻilm al-naḥw) titled Salāsil al-Dhahab fī ʻIlm Lisān al-ʻArab (Chains of Gold in the Science of the Arabic Language) by the scholar ʻAlī ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm Muṭayr al-Ḥakamī. He belongs to a renowned scholarly family whose origins trace back to the Mikhlāf al-Sulaymānī region (Jazan Province) and which gained prominence in Tihāmah of Yemen following the migration of their earliest ancestor there. The work is a concise composition in which the author synthesizes grammatical rules and organizes them into twenty salāsil ("chains"), each accompanied by a brief commentary. The study seeks to introduce the manuscript and its author and to analyze its grammatical content. Following the introduction, the research is structured into a preliminary section on the author, several sections examining the manuscript, and a conclusion summarizing the findings. It employs both historical and analytical methodologies. Among the key findings are that the author predominantly follows the Basran grammatical school, draws several of his views and preferences (tarjīḥāt) from the works of Ibn Hishām, and presents certain minor oversights (ma'ākhidh) that do not diminish his scholarly standing. The study recommends that researchers devote greater attention to the scholars of Tihāmah of Yemen and Mikhlāf al-Sulaymānī and unearth their manuscripts.

Keywords: Salāsil al-Dhahab, twenty chains, ʻAlī ibn Muṭayr, Mikhlāf al-Sulaymānī.

ISSN : 2410-1818

المقدّمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته أجمعين؛ وبعد:

فتُعدّ الأسرُ العلمية ظاهرةً، وخصيصةً إسلامية خالصة، وفريدة[1]، فلا يكادُ قطرٌ إسلامي يخلو من هذه الظاهرة المهمّة، التي وضح أثرها في تطور الحياة العلمية وتنشيطها عبر العصور الإسلامية؛ وقد برز في تهامة اليمن، والمخلاف السليماني العديد من هذه الأسر العلمية التي توارث أبناؤها العلم جيلًا بعد جيل، وعصرًا بعد عصر؛ ومن أبرز هذه الأُسر- وهي كثيرة - أُسرة بني مطير الحكميين؛ الذين ترجعُ أصولهم على الأرجح إلى مدينة ضمد بالمخلاف السليماني[2]، وتنسب هذه الأسرة العلمية الشهيرة إلى مطير بن علي بن عثمان بن أبي بكر الحكمي، وقد برز منها علماء كثيرون كان لهم القِدحُ المُعلّى في نشر العلم، والتأليف في البلاد اليمانية، وطار صيتهم في الأقطار الإسلامية، وانتفع طلبة العلم بمؤلفاتهم العديدة، والمتنوّعة التي تباينت بين مُطوّل، ومختصر، ومنظومٍ ومنثور؛ ومن هذه المؤلفات ما عُرفَ، ونُشرَ بفضل الله، ومنها ما يزالُ حبيسًا، وغير معروف لطلبة العلم؛ ومنها مخطوطة :" سلاسل الذهب في علم لسان العرب؛ للعلامة نور الدين علي بن محمد بن مطير الحكمي. ومن ثمّ سيكون مدار هذا البحث تمهيداً موجزاً عن العلامة نور الدين علي بن محمد بن مطير الحكمي، وشيوخه، ومؤلفاته، وجهوده العلمية، ثم الدراسة المفصلة لمخطوطة (سلاسل الذهب في علم لسان العرب)[3].

أهمية المخطوطة:

تنبعُ أهميّة هذا المُؤَلّف المخطوط من كونِ مؤلفه نحى به نحوًا تعليميًا وجّههُ في المقام الأول إلى طلبة العلمِ المبتدئين، وتمثّل ذلك في سعيه إلى اختصار القواعد النحوية، وتقديمها للمبتدئ في قالبٍ سلسٍ، ولغة سهلةٍ، وأسلوبٍ مفهوم، وجمعها في عشرين سلسلة مترابطة مع شرحٍ موجزٍ لكلّ قاعدة.

أهداف البحث:

تهدفُ هذه الدراسة إلى بيان النقاط التالية:

1- الترجمة للمؤلف، وإبراز شخصيته العلمية.

2- التعريف بالمخطوطة، ووصف محتوياتها، مع التنويه عن منهج المؤلف فيها.

3- تحليل المادة العلمية النحوية التي اشتملت عليها المخطوطة.

---

(1) حربي، خالد أحمد حسنين "الأسر العلمية ظاهرة فريدة في الحضارة الإسلامية". (د.ط، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2006م)، 7.

(2) الشرجي، أبو العباس أحمد "طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص". (ط1، صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، 1986م)، 54.

(3) النسخة التي قامت عليها هذه الدراسة محفوظة ضمن مجموع بمكتبة الأمبروزيانا- ميلانو- إيطاليا (رقم المجموع G201).

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة:

- لم أقف على أيّ دراسةٍ سابقةٍ تعرّضت لهذه المخطوطة، أو التعريفِ بها، أو الإلماحِ إليها؛ لكن هناك عدد من البحوث تناولت بعض مؤلفات صاحب المخطوطة، ومنها على سبيل المثال:

- بحث موجز لا يتجاوز الأربعَ عشرةَ صفحة وعنوانه: منهج الإمام علي بن محمد بن إبراهيم الحكمي في تفسيره" الضيائين في تكملة تفسير القرآن الكريم، سورة الفاتحة أنموذجاً- دراسة وتحقيق"- ، واشترك فيه اثنان: أحمد علي نعمة، وحامد أحمد علوش خضير، ونُشر في المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية (العدد36/ أغسطس 2022م).

- بحث آخر موجز، عنوانه: منهج الإمام علي بن محمد بن إبراهيم الحكمي في تفسيره" الضيائين في تكملة تفسير القرآن الكريم، سورة الذاريات أنموذجًا، واشترك فيه اثنان أيضًا هما: مروان صباح ياسين، ونور حسن القيسي، ونُشر في مجلة العلوم التربوية والإنسانية (العدد17/ نوفمبر2022م) وقد ترجما لعلي بن محمد مطير ترجمة مختصرة، ولم يأتوا في مؤلفاته على هذا المخطوط.

وقسمتُ البحثَ بعد المقدمة إلى تمهيد عن المؤلف، وعدة مباحث عن المخطوطة، وخاتمة تحوي نتائج البحث، سالكةً في دراستي طريق المنهج التاريخي، والتحليلي.

التعريف بالمؤلف ومكانته العلمية:

اسمه ونشأته:

هو العلامة نورالدين، وقيل: ضياء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير الحكمي، وُصفَ بعلّامة بني مطير. ولد سنة 950هـ، وقيل 956هـ، عالمٌ في الفقه، محققٌ في النحو والتفسير، أديبٌ ولغوي، حفظ القرآن الكريم، واشتغل بفنون العلوم الشرعية والآلية[1]، حتى قيل: "وما فنٌ من فنونِ العلم إلا وله فيه اليدُ الطولى" خَلّفَ أولادًا نجباء علماء فضلاء[2].

---

[1] الحموي، مصطفى بن فتح الله "فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر". تحقيق عبد الله الكندري، (ط1، سورية: دار النوادر، 2011م)، 5: 372؛ والمحبي، محمد أمين بن فضل الله "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر". (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت)، 3: 189؛ والأكوع، إسماعيل بن علي، "هجر العلم ومعاقله في اليمن". (ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1995م)، 3: 1393.

[2] النعمان الضمدي، عبد الله بن علي "العقيق اليماني في وفيات وحوادث المخلاف السليماني". نسخة نصيف، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. مخطوط، 139.

ISSN : 2410-1818

شيوخه:

تلقى العلوم المختلفة على أيدي عددٍ من العلماء، منهم:

أبوه محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير الحكمي؛ ومن مشايخه كذلك: عمه أبوبكر بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير الحكمي، ومنهم الفقيه عبد السلام النزيلي، والفقيه عبد الرحيم بن عبد الباقي النزيلي، يروي عن أبيه عبد الباقي بن حسين بن أبي بكر، وهو يروي عن جده حسين بن أبي بكر النزيلي، كما أخذ عن الأمين بن إبراهيم بن مطير؛ وروى بالإجازة عن ابن حجر[1].

تلاميذه:

تلمذَ له، وتلقى العلم عليه عددٌ من طلبة العلم، ومنهم على سبيل المثال

عبد الواحد بن عبد المنعم النزيلي، وإبراهيم بن يحيى الجحافي[2]،وإبراهيم بن يحيى بن الهدى القاسمي، وصلاح الدين المهدي بن أحمد الهدى، [3] وعلي بن محمد بن أبي بكر بن مطير، وأحمد بن علي بن محمد، [4] ابن المترجم له.

مؤلفاته:

له عددٌ من المؤلفات الشهيرة، في مختلف الفنون، منها:

- الإتحاف (مختصر تحفة المحتاج على المنهاج) خ الأحقاف برقم 259، و460[5].
- الديباج على المنهاج، خ الأحقاف برقم 732 [6]، وقد طبعته دار المنهاج.
- كشف النقاب شرح ملحة الإعراب،
- التفصيل لمواضع التفضيل، خ جامع رقم 2033. [7]

---

(1) الحموي، "فوائد الارتحال"، 5: 372؛ ابن المؤيد بالله، وإبراهيم بن القاسم "طبقات الزيدية الكبرى". تحقيق عبد السلام الوجيه، (ط1، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي، 2001م)، 3: 1528.

(2) ابن المؤيد، "طبقات الزيدية الكبرى"، 3: 1528.

(3) ابن أبي الرجال، أحمد صالح "مطلع البدور ومجمع البحور". تحقيق عبدالرقيب مطهر، (ط1، اليمن: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية،2004م)،4:433؛ وابن المؤيد، "طبقات الزيدية الكبرى"،1:94.

(4) زبارة، محمد بن محمد. "ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع". (د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.)،2:.177

(5) الحبشي، عبد الله محمد "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن". (د.ط، أبوظبي: المجمع الثقافي، 2004م)، 245.

(6) المرجع نفسه، 245.

(7) المرجع نفسه، 391.

ISSN : 2410-1818

- هدايةُ العقول بشرحِ سلم الوصول، وهو شرحٌ لكتاب سلم الوصول في الفقه، لجده إبراهيم بن أبي القاسم، خ توجد منه نسخة بمكتبة الأحقاف بتريم حضرموت [1].

- خلاصة الأحرى في تعليق الطلاق على الإبرا، خ أحقاف 1143مجاميع، وأخرى 2717[2].

- تكملة تفسير جده السابق ذكره إبراهيم بن أبي القاسم مطير، من أول الكهف إلى آخر القرآن، المسمى بالضنائن [3]، وقد نسبه الحبشي إلى علي بن محمد بن مطير المتوفى 1084هـ. [4]

- شرح أيضًا قصيدته في التصوف سماه الفتح المبين في شرح قصيدة الإمام ضياء الدين.

- لمعُ الأخبار بمقتضى الآثار للسالكين الأخيار، توجد منه نسخةٌ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، برقم"2069" مجاميع. [5]

- كتاب (الاقتصادُ بشرحِ الاعتقاد)، وهو شرح موجز لمنظومة جده إبراهيم بن أبي القاسم، المعروفة بعقيدة ابن مطير، محفوظة في دار المخطوطات، صنعاء، رقم (3293)[6]، وقد نسب له الحبشي كتاب الإرشاد إلى الاعتقاد، والصحيح أنه لجده. [7]

- كما أنّ له العديد من الرسائل، ومما اطلعت عليه منها، رسالة موجزة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١]، وقد وردت ضمن مجموعٍ في دارِ الكتب المصرية[8]. وغير ذلك.

([1]) الحكمي، إبراهيم بن أبي القاسم. "الدرة الموسومة في شرح المنظومة ". تحقيق المهدي محمد الحرازي (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2007م)، 288، حاشية المحقق.

([2]) الحبشي، "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن"، 391.

([3]) ينظر: الأكوع، "هجر العلم ومعاقله ":1393/3.

([4]) الحبشي، "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن "، 34.

([5]) المرجع نفسه، 343.

([6]) ومنه نسخة في مكتبة د. محمد الحاوي الخاصة.

([7]) الحبشي، "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن"، 141، و142.

([8]) ومنه نسخة في مكتبة د. محمد الحاوي الخاصة، وقد حققت، ونشرت في العدد الرابع من مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، سنة 2020م، ونسبها المحقق إلى علي بن محمد صاحب مختصر التلخيص في الفقه.

ISSN : 2410-1818

وله شعرٌ كثير، منه قصيدته في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، التي منها هذه الأبيات:

مـازلـتُ أقـرعُ أبـوابَ الـرجَـا ورجـا نـفسـي تـفـوزُ بجـودٍ شـامـلٍ وحـبـا
وعـمَـني اللهُ بالإحْسـانِ مَـرحمـة فضـلًا مـن الله لا فـرضًـا ولا سـببًـا
وإن تـغـلـقـتِ الأبْـوابُ عـن أمـلـي قصـدتُ مـن طـابَ فـرعـاه وطـاب أبا[1]

توفي في الحادي عشر من ذي القعدة، سنة 1041هـ، بعبس الحضن[2].

- **وصف المخطوطة**

المخطوطةُ نسخةٌ وحيدة فريدة -على حد علمي- تقعُ في عشر ورقاتٍ ذات وجهين، محفوظة ضمن مجموعٍ بمكتبة الأمبروزيانا- ميلانو- إيطاليا (رقم المجموعG201)[3] وهذا المجموعُ ملفقٌ به العديد من الرسائل، والقصائد لبعض بني مطير، ومنهم العلامةُ نور الدين علي بن محمد، ومما ورد فيه قصيدةٌ لمؤلف السلاسل في أولها "هذه قصيدةٌ من كلامِ سيدنا وشيخنا الفقيه الإمام الشهير والولي الكبير علي بن محمد بن مطير نفع الله به وبعلومه:

قفْ في ديارِ الأكرمين وسلّم ** والدار مهما خوطبتْ تتكلم
هذا ثرى بيت الحسين ورسمها ** والرّسمُ يبقى آيـة المتوسّـمِ
وكلامها أحوالها ورُسومهـا ** خطٌّ يبينُ لعـارفٍ مُتفهّـمِ

يا عينُ إن خلَتِ المنازلُ بعدهم ** فرسومهم مثل الطّرازِ المعلم ...إلخ." وحوى المجموعُ أيضًا فتاوى، وأجوبةً فقهية له، ولابنه أحمد بن علي، وأيضًا للعلامة محمد بن عمر بن حشيبر؛ كما تضمن قصائد أُخرى لبعض علماء بني النزيلي في مدح العلامة ابراهيم بن أبي القاسم مطير؛ وفتاوى للعلامة عبد الرحمن بن زياد.

أمّا سلاسل الذهب في علم لسان العرب، فجاءت كما تقدّم في عشر ورقات ذات وجهين واحتلّت الأوراق (63-72) من المجموع بحسب ترقيم مفهرس المكتبة، ولم يذكر الناسخ اسمه، ولا تاريخ فراغه من النّسخ، ولذلك لا أستطيعُ القطع فيما إن كانت نسخة المؤلف، أو هي من نسخ أحد تلامذته؛ وكيف ما كان الحالُ فإنها منسوخةٌ بخطٍّ معتاد، ولكنه ضعيفٌ، ومتشابك الكلمات، ومسطرته مختلفة، تتراوح بين وجهٍ وآخر من 35سطرًا إلى 45سطرًا في أخرى ،بمعدّل اثنتي عشرة كلمةً تقريبًا في السطر الواحد، وهناك ثلاث ورقات قلت مسطرتها عن هذا العدد، وقد ذكر العديد من الأبيات الشعرية التي لم ينسبها إلى قائل، بل سكت عنها، ويغلبُ أنّها من نظمه[4]. وكُتبت العناوين والشواهد الشعرية بقلمٍ أحمر؛ وجاء العنوان

---

(1) المحبي، "خلاصة الأثر"، 3: 189.

(2) الحموي، فوائد الارتحال، 5: 372؛ والمحبي، "خلاصة الأثر"، 3: 189؛ والأكوع، "هجر العلم ومعاقله"، 3: 1393.

(3) ومنها صورة في مكتبة د. محمد الحاوي الخاصة، صورها بصفة شخصية من مكتبة الأمبروزيانا، وعنه صورت نسختي.

(4) بحثتُ عن هذه الأبيات في العديد من المظانّ فلم أقفْ على شيءٍ منها؛ ويُلاحظُ عليها الضّعفَ والركاكة؛ والله أعلم .

ISSN : 2410-1818

في أولها بقلمٍ واضحٍ معزوّاً إلى مؤلفه، ولفظه: كتاب سلاسل الذهب في علم لسان العرب تأليف سيدنا وشيخنا الفقيه الإمام شيخ المسلمين والاسلام، العالم الشهير والولي الكبير ذو المَلَكات الفاصلة والمقام الخطير علي نور الدين بن محمد بن ابراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير الحكمي نفع الله بهم وبعلومهم وأعاد من بركاتهم، آمين"[1] . وقد وردت عليها حواشٍ كثيرة بدءًا من ورقة الغلاف، وهذه الحواشي لم أستطع معرفة صاحبها، ولكنّ أغلبها توضيحاتٌ لبعض مقاصد المؤلف، وبعضها فوائد مستنبطة من الأبيات التي نظمها المؤلف، وأوردها في كتابه، وبعضها منقولٌ عن الأشموني[2]، وبعضها لم أتأكد من مصدرها؛ ومنها على سبيل المثال : الحديث عن التواضع، ووجوب معرفة الله، وعن صحة الإيمان، وكرامات الصحابة وقد تكون تعقيبات نحوية على السلاسل، نحو: واضع النحو، و معنى الكلام، وأقسامه، وتعريف أقسام الكلام، وعن أقسام الفعل، وأنواع الحال، مع الاستشهاد والتمثيل، كقوله: "يقع الحال جملة فعلية، بشروط، أحدها: كونها خبرية، وغلط من قال في قوله:

اطْلُبْ ولا تَضْجَرْ من مَطْلَب ... فآفةُ الطالبِ أن يضْجرا[3]

..والواو للحال، والصواب أنها عاطفة، مثل﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦]، الثاني أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال، وغلط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: ﴿ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالًا، والثالث أن تكون مرتبطة بواو، أو بالواو والضمير نحو: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٞ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو الضمير فقط، نحو: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، أي متعادين، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]... وتمتنع صور إحداها الواقعة بعد عاطف نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] الثانية المؤكدة لمضمون الجملة نحو: هو الحق لا شك فيه و ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، الثالثة الماضي التالي "إلا" نحو ﴿إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]، الرابعة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه... أو مكث، الخامس المضارع المنفي بلا)...[4].

---

[1] ورقة العنوان 63/أ.

[2] الأشموني، "شرح الأشموني لألفية ابن مالك"(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 2: 31.

[3] البيت من السريع، لبعض المولدين، في العيني،بدر الدين محمود . "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م)، 2: 409؛ و الأزهري، خالد. "شرح التصريح بمضمون التوضيح". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، 1: 609. وبلا نسبة في ابن هشام، جمال الدين عبد الله . "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تقديم حسن حمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 2: 42.

[4] ابن مطير، علي بن محمد. "سلاسل الذهب في علم لسان العرب". ورقة 70/أ.

ISSN : 2410-1818

منهج المؤلف وطريقته في الشرح:

جعل المؤلف كتابه هذا في سلاسل عدّتها عشرون سلسلة، شرح في كل سلسلة موضوعًا من موضوعات النحو، ويظهرُ لي- والله أعلم- أنّه متأثرٌ فيها بكتاب قطر الندى، وسار في ترتيبها على ترتيبه، واختلف عنه في جعل التنازع والاشتغال في آخر السلاسل، أما ابن هشام فقد جعلها بعد الفاعل، ونائبه، وكانت السلاسل أشدَ اختصارًا من قطر الندى، وقد بدأها بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين حمد الوافي نعمه، ومكافئ مزيده وكرمه، والصلاة والسلام على..[1] رب العالمين، وعلى أصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد فهذه عشرون سلسلة يفرح بها المبتدىء في علم العربية، والله أسأل القبول وحسن النية..الخ"[2].

والمُلاحظ أنّ المؤلفَ رحمه الله عمد إلى أن يجعله للمبتدئين، فراعى فيه الاختصار لتسهيل النحو، والبعد به عن الخلافات النحوية، والشواذ والضرورة، والتعليلات المتداخلة، واعتمد على التعليلات القريبة إلى الأذهان، والبعيدة عن التعقيد، مع التزامه بأن يكون هذا الاختصارُ وافيًا كافيًا، وهو ما يتضح من أول ورقة في هذه المخطوطة؛ فبدأ الحديث في السلسلة الأولى عن تعريف النحو، ومصادره، وواضعه، ثم ذكر أنّ النّحو علمٌ فقال: "وإنما كان النحو علمًا ؛لأنّ العلوم الشرعية ونصوصها، معتمدة عليه ومسلمة ما دقّ، أو جلّ من ألفاظها إليه، والغرض بالنحو غرضان، غرض أعلى وأدنى، فالأدنى معرفة صواب الكلام من خطئه، تقول زيد قائم، ترفعهما هذا هو الصواب، ولو نصبتهما، أو أحدهما، أو جررتهما، أو أحدهما لكان خطأ، فالصواب قليل، والخطأ كثير..والغرض الأعلى فهم معاني كتاب الله تعالى، وكلام نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم وفهم فوائدهما، والشيء يشرف بشرف متعلقه، أي المقصود به"[3]. والسلسلة الثانية عرّف فيها الكلمة، ثم ذكر أقسامها، وذكر العلامات التي يعرف بها كل قسم، مع التمثيل، ثم عرّف الكلام، وذكر أنّ أقل ائتلافه من اسمين ك(زيد قائم)، أو من فعلٍ واسم ك(قام زيد)، والسلسلة الثالثة بيّن فيها المعرب والمبني، وعلامات البناء وأنواع المبني، والأفعال المبنية وعلامات بنائها، ثم قسّم الاسم إلى متصرف، وغير متصرف، وصحيح ومعتلّ، والعلامات الفرعية؛ وفي السلسلة الرابعة شرح الإعراب التقديري ومواضعه، والسلسلة الخامسة جعلها لإعراب الفعل المضارع، رفعه في حالة تجرده من الناصب والجازم، ونصبه إذا سبق بأحد النواصب، ثم بدأ يعدد عواملَ النصب، مع ذكر الأمثلةِ والشواهد لكل عامل، ثم السلسلة السادسة شرح فيها عواملَ جزم الفعل المضارع التي تجزم فعلًا واحدًا، والتي تجزم فعلين مع الاستشهاد، ثم ذكر أنّ الجوابَ إذا لم يصلحْ لمباشرة أداة الشرط يقترن بالفاء الرابطة، وفي السلسلة السابعة ذكر أقسامَ

---

[1] كلمة غير واضحة.

[2] المخطوطة، ورقة 63/ب .

[3] الورقة نفسها.

ISSN : 2410-1818

الاسم، النكرة والمعرفة، ثم ذكر أنواع المعارف وشرحها، والسلسلة الثامنة جعلها لأحوال المبتدأ والخبر، وأنهما مرفوعان، ثم ذكر أن المبتدأ في الأصل يكون معرفة، ولا يكون نكرةً إلا في مواضع، ثم ذكر أنواعَ الخبر، وأحواله، من حيث التقديم والتأخير، والتاسعة جعلها للنواسخ، وذكر أنها ثلاثة أنواع، ثم بدأ في ذكرها مع التمثيل، والاستشهاد، ثم ذكر أحوال خبرها في التقديم، والتأخير، والذكر، والحذف، والعاشرة عن الفاعل، فذكر أحكامه من حيث الإعراب، والتقديم والتأخير مع الفعل، ومع المفعول، ثم أحكام تأنيث الفعل، والحادية عشرة عن نائب الفاعل، شرح فيها الأشياء التي تنوب عن الفاعل، والتغييرات التي تحدث في الفعل عند بنائه لما لم يسم فاعله، والثانية عشرة عن المفاعيل ذكر أولًا المفعول به وعرفه، ثم ذكر أنّ منه المنادى، وشرح أقسامه، وأحكامه، ثم عرّف المفعول المطلق، وذكر ما ينوب عنه، ثم عرّف المفعول له مع شروطه، ثم شرح المفعول فيه وأنواعه، ثم عرف المفعول معه، وذكر أحكامه، مع التمثيل والاستشهاد لكل ما يذكر، والثالثة عشرة جعلها للحال والتمييز والمستثنى عرفها، ثم ذكر أنواعها وأحكامها، والرابعة عشرة عن المجرورات، حروف الجر والإضافة، عدّد حروف الجر، ثم ذكر أنواع الإضافة، وفائدتها، والخامسة عشرة عن الأسماء التي تعمل عمل الأفعال، أنواعها وشروطها مع التمثيل لها، السادسة عشرة عن التوابع عرّف النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وذكر أحكامها من حيث المطابقة، وأنواعها، ثم ذكرَ حروفَ العطف، ومعانيها، والسابعة عشرة عن الممنوع من الصرف، ذكر العللَ التي تمنع الاسمَ من الصرف، مع التمثيل، ثم ذكر حكمه إذا أضيف أو اقترن بأل، ثم الثامنة عشرة عن التعجب ذكر فيها صيغتي التعجب، ثم كيفية إعرابهما، والتاسعة عشرة عرّف فيها الاشتغال، ثم ذكر أحكامَ الاسم المشتغل عنه، وأخيرًا في السلسلة العشرين تحدث عن التنازع، وأشار إلى اختيار البصريين، والكوفيين، في العامل من المتنازعين، وختمها بقوله: "تمت السلاسل وشرحها، فلله الحمد كثيرًا"[1]. وكان حين يبدأ في السلسلة، يشرح الموضوع وشروطه وشواهده، ثم يبدأ في السلسلة التي بعدها، وقد التزمَ هذا النظام في المخطوطةِ كلها، إلا في موضعٍ واحد، وذلك بعد السلسلةِ العاشرة، استكمل حديثه السابق في السلسلة التاسعة، عن الإعرابِ بالعلامات الفرعية[2].

وقد يعقب أحيانًا بعد السلسلة بفائدة، نحو قوله: "فائدة: إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان، أحدهما أن تجعل الروابط المبتدآت، فتخبر عن آخرها، وتجعل مع خبره، خبرًا لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، وتضيف[3] خبر الأول إلى متلوه، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، والمعنى أبو أخ خال عم زيد قائم، والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي

---

[1] المخطوطة، ورقة 72/ب .

[2] ينظر: ورقة 68/ب.

[3] في النسخة (تضف)، ويبدو أنه تحريف.

ISSN : 2410-1818

بعد خبر الأخير بما أخبر الأول...نحو زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد، وهذا المثال ونحوه لم يوجد في...وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين، قاله أبو حيان"[1].

ويذكر بيتًا من نظمه بعد كل سلسلة، مستفيدًا من موهبته الشعرية، يحاول من خلاله أن يمثل فيه لكلّ ما جاء فيها من قواعد، ثم يعربها، ويوضح الأحكام التي تخصها، تبعًا للأمثلة المذكورة، ويعقب ذلك ببيان الفائدة، والموعظة من البيت، وهذا يدل على تمكن المؤلف وبراعته، وغزارة مادته العلمية، فهو يحاول أن ييسر النحو للمبتدئين، وذلك بنظم أمثلته؛ حتى يسهل على الطلاب استيعابها، فهو لم يعمد إلى نظم القواعد مباشرة كما جرت عادة النحاة، بل نظمها من خلال أمثلة تجعل هذه القواعد قريبة من أذهان طلاب العلم، وجعل الأبيات متسلسلة مترابطة، كل بيت يرتبط بما قبله، وهذا يدل على قدرة المؤلف وبراعته وتمكنه، وفي السلاسل(17)،(18)، (19)لم يستشهد ببعض شعره كما فعل في السلاسل الأخرى؛ ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الموضوعات، التي شرحها في هذه السلاسل، وهي الممنوع من الصرف، والتعجب والاشتغال، فقد تكون أمثلتها لم تأت على لسانه في النظم، أو كان في عجلة من أمره، وفي العشرين من هذه السلاسل التي كانت تخص التنازع ذكر في بيتها الذي نظمه أمثلة من التعجب. ومن الأمثلة على هذه الأبيات ما ورد في السلسلة الثانية، بعد أن شرح أقسام الكلم، وعلامات كل قسم، قال:

بَادِرْ بِتوبٍ وَلّتِ الأيَامُ ** إنْ لَمْ تُبَادرْ فالفُؤادُ ظَلامُ

ثم أخذ يعرب كلمات البيت وجمله، مع توضيح ما فيها من القواعد، فقال: "فبادَرْ فعل أمر؛ لدلالته على الطلب؛ مع قبول ياء المخاطبة، لو قلت بَادِري، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهذا الضمير المستتر اسم أسندت الفعل إليه، و "بتوبٍ" جار ومجرور، والباء متعلقة بالفعل، و "تَوب" اسم؛ لدخول التنوين عليه، وهو تنوين تمكين، والجملة فعلية طلبية لا محل لها من الإعراب، وولّت فعلٌ ماضٍ، مقرونٌ بتاء التأنيث الساكنة، ودخول التاء هنا راجحٌ لا واجب، وأصل الفعل ولّى، فلما دخلت عليه التاء، حذف منه الألف؛ لالتقاء الساكنين، وكسرت التاء؛ لالتقائها باللام، أي لام الأيام الساكنة، وأما الألف قبل اللام فقد سقطت لدرج الكلام، والأيامُ جمع تكسير ليوم، فاعل ولى، والجملة لفظ، معناه مؤتلف من فعل واسم، ودليلُ اسميةِ الأيام دخول (أل) و(وأل) فيه للعهد الذهني، والجملة خبرية ابتدائية، لا محل لها من الإعراب، وكل من...والباء والأيام كلمة؛ لأنه قول مفرد، والباء حرف؛ لأنها لا تقبل شيئًا من العلامات، و(إنْ) حرف شرط وجزاء، و (لمْ) حرف لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، و(تُبَادر) فعلٌ مضارع؛ لدخول(لمْ) عليه مجزومٌ بإنْ، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والفاء رابطة للشرط بجوابه، والفؤاد ظلام جملة اسمية خبرية محلها الجزم؛ لأنها جواب شرط جازم، وهي كلام؛ لأنها لفظ مفيد، مؤتلف من اسمين و (أل) في الفؤاد للعهد

---

[1] ورقة 69/أ.

ISSN : 2410-1818

الذهني، وجملة الشرط فعلية خبرية ابتدائية، لا محل لها من الإعراب، وفي البيت طلب المبادرة بالتوبة، والمبادرة بها واجب شرعًا وعقلًا، وإن ترك المبادرة بها سبب لإظلام الفؤاد، والله أعلم"[1]. فيتضح من النص السابق، أنه بدأ يشرح القواعد، والأحكام، من خلال الأمثلة التي ضمنها البيت المذكور. ومن أمثلة ذلك أيضا ما ورد في السلسلة الثانية عشرة، بعد شرحه للمفاعيل ذكر هذا البيت:

ظُلمًا ظَلَمْتُ النّفسَ إتباعَ الهَوى ** دهْرًا وجهْلي أنني ظَلاّمُ

ثم بدأ في إعراب كلماته وجمله، وبيان الفائدة منه، بقوله" فـ(ظلمًا) مفعول مطلق، وهو مصدر فضلة، سلط عليه عامل من لفظه، ظلم، وهو مؤكد لعامله، و(ظَلمتُ) فعل ماضٍ، وفاعل، و(النفسَ) مفعولٌ به، و(إتباع)، مصدر أتبع بهمزة قطع، وسكون التاء المثناة، وهو مضافٌ إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول والفاعل محذوفان، والأصل اتباعي نفسي الهوى، والتقدير إن اتبعت أو ما اتبع نفسي الهوى، و (ما) مصدرية كما يأتي، و(إتباع) مفعول له؛ لأنه مصدر معلل أي مفهم علة لحدث، والحدث الظلم المفهوم من ظلم، وهو والظلم مشتركان في الزمان، والفاعل؛ لأن الظالم هو متبع نفسه هواها، وزمن الظلم واتباع النفس الهوى متحد، والمعنى ظلمت نفسي لأجل اتباعها الهوى، و(دهرًا) ظرف زمان...إلخ"[2]. فهو ينظم أمثلة تناسب الموضوع المشروح في السلسلة، وعن طريق إعراب هذه الأمثلة يشرح التعريفات، والقواعد التي تخص الموضوع، مع التعليل لكل ما يذكر.

وكان نفَسُه في نظم هذه الأبيات طويلًا، إذ جعلها متسلسلة، مترابطة الإعراب، من أمثلة ذلك ذكره معطوفات في السلسلة السادسة، والسابعة على ما ورد في البيت المذكور في السلسلة الثانية، وذلك في قوله:

وتأنّ تَرشدْ واعفُ واحلُمْ وانصحا ** لا تعْجَلن، إن طَاشتِ الأحلامُ

فذكر أن الأفعال (تأن) و(اعفُ) و(احلمْ) و(انصحا) معطوفة على(بادرْ) المذكور في السلسلة الثانية[3].

ومع أنه ذكر أنّ هذه السلاسل للمبتدئين، إلاّ أنّه حرص على إعراب الكلمات والجمل في الأبيات التي ينظمها فكان يُعرب ويعلل، ويذكر الأوجه المحتملة في البيت كله، كما ورد فيما سبق، وقد اتبع ذلك في الأبيات كلها؛ وقد يعرب بعض الشواهد التي يستشهد بها[4]؛ومع ذلك، فقد غلب عليه الإيجاز والاختصار، والمخطوطة مليئة بأمثلة كثيرة تدلّ على ذلك، نحو قوله في السلسلة الثامنة:

---

[1] ورقة 64/أ.

[2] ورقة 70/أ.

[3] ينظر: ورقة 66/أ.

[4] ورقة 71/أ.

ISSN : 2410-1818

"والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ويكون نكرة إن خص، نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو عم نحو: ما رَجلٌ في الدار"[1]؛ فبينما تعدّدت مسوغات الابتداء في كتب النحو المطولة، حتى وصلت في بعضها إلى أكثر من ثلاثين مسوغًا، نجد أنّ المؤلف قد اختصرها في العموم والخصوص، وهو اختصارٌ مؤدٍ للمراد بصورةٍ واضحة وكافية، فهناك من العلماء من جعل المعول عليه في هذه المسوغات كلها الفائدة.

ومن صور الإيجاز أيضًا، ما ذكره في مواضع تقديم، وتأخير الخبر قال: "وقد يتقدم جوازًا نحو: في الدار زيدٌ، ووجوبًا نحو أين زيدٌ"[2]. وهو كلام مختصر جدًا. ومن ذلك أيضًا أنه لم يذكر من الأحرف العاملة عمل ليس إلا(ما) وأهمل ذكر أخواتها. ومن صوره أيضًا، ما ورد في ثلاث السلاسل الأخيرة، حيث اختصرها جدًا، ولم يسهب في شرحها، خاصة باب الممنوع من الصرف حيث جعل علل الصرف متداخلة، ولم يفرق بين ما يمنع الصرف لعلة، وما يمنعه لعلتين، واكتفى بذكر أمثلة لها، دون شواهد[3].

ومما يدلّ على علم المؤلف وتمكّنه، وتميّزه في كتابه المختصر هذا أنّه مع أُسلوبه في الإيجاز إلا أنّهُ جاء سليمًا غير مخلّ، واستطاع رُغم ذلك أن يستكمل فيه أبواب النحو جميعها، حتى لو اختصر في تعريفها، والتمثيل لها، وبيان أحكامها وشروطها.

ومن أمثلة ذلك ماورد في باب الفاعل، في السلسلة العاشرة، قال: "الفاعل مرفوع، كـ: قام زيد، ولا يتقدم على عامله، ولا يلحقه علامة تأنيث[4] ولا جمع، وشذ نحو: أكلوني البراغيث، فيقال: قام رجلان، وقام رجال، وتلحقه علامة التأنيث وجوبًا في نحو قامت هند، والهندات، والشمس طلعت، والأصل أن يلي عامله، وقد يتأخر عنه جوازًا نحو ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووجوبًا نحو ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقد يجب تأخير المفعول كـ: ضربت زيدًا، وضرب موسى عيسى"[5]، ففي هذا النص الذي يقع في أقل من ورقة، وضّح الشارح أحكام الفاعل من الرفع، وإفراد عامله، وتأخيره عنه، وأحكام تأنيثه، وأحكام تقديمه وتأخيره مع الفعل، ومع المفعول، كل ذلك مدعوم بالأمثلة، والشواهد، فهذا مثال على الإيجاز، الذي لا يخل بالفائدة، والذي عمد إليه المؤلف من أجل إيصال المعلومة مباشرة للمبتدئ ؛حتى لا يضيع في متاهات الاختلافات، وتعدد الآراء النحوية، فهذه

---

[1] ورقة 66/ب.

[2] الورقة نفسها.

[3] ينظر: ورقة 72/أ.

[4] المقصود تثنية.

[5] ورقة 68/أ.

ISSN : 2410-1818

المعلومات الكثيرة، والمتنوعة التي ذكرها المؤلف في أسطر قليلة، ذكرها نحاة آخرون في صفحات كثيرة ،من كتبهم المطولة. ومن الأمثلة أيضًا، ما ورد في السلسلة الخامسة عشرة قال: "تعمل عمل أفعالها سبعة، الأول المصدر إذا ناب عن فعله نحو: ضربًا زيدًا، أو حل محله (أن) المصدرية مع فعل، عند إرادة المضي أو الاستقبال ك: أعجبني ضربك زيدًا، أو يعجبني ضربُك زيدًا أو (ما)المصدرية معه عند إرادة الحال ك: يعجبني ضربُك زيدًا الآن، وكونه مذكورًا، مكبرًا، غير محدود بالتاء، كضربت ضربةً، ولا منعوت قبل عمله ولا مفصول من معمول، وإعماله مضافًا للفاعل ناصبًا للمفعول أكثر، نحو (ولولا دِفَاعُ اللّه النّاسَ بعضَهم ببعض)[الحج: ٤٠][1]ومنونًا أقيس نحو: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ [البلد: ١٤ - ١٥]، ومضافًا للمفعول رافعًا للفاعل، و بأل شاذ..."[2]. ثم ذكر بقية الأسماء، وشرح شروط إعمالها في أسطر قليلة، مؤدية للغرض المطلوب، بينما هذه المعلومات، والفوائد النحوية ذكرت عند غيره من أصحاب المطولات في فصول متعددة.

ومن دلائلِ علمِ المؤلف، وتضلّعه في علوم العربية، وعُمق فهمه أنّه قد يعرض بالشّرح لأقسامٍ أغفلها نحاةٌ مشهورون؛ فعلى سبيل المثال حينما عرضَ لأنواع التمييز، ذكر منها غير المحول، ومثّل له، ووصفه بأنّه قليل، وهذا يدلّ على سعة اطلاعه، خاصة أنّ هذا النّوع لم يُذكر عند نحاة كثيرين، بل اكتفوا بذكر المحول فقط، وممن ذكره من النحاة ابن هشام[3].

وقد حرص على ذكر الأوجه والاحتمالات الجائزة، نحو ما ورد في السلسلة الثانية عشرة قال: "والخامس المفعول معه، وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو، أُريد بها التنصيص على المعيّة المسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، ك: (سرتُ والنيلَ)، وقد يجب نصبه نحو: لا تنهَ عن القبحِ وإتيانَه، ويترجح على رفعه نحو: كن أنت وزيدًا كالأخ، ويضعف في نحو: قام زيدٌ وعمرو[4]". ومن أمثلة ذلك ما ورد في السلسلة التاسعة عشرة، قال: "اشتغال العامل عن المعمول أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ، أو وصف عامل في ضميره أو سببه، نحو: زيدٌ ضربته، أو مررت به، أو ضربت غلامَه، فيجوز رفع زيد بالابتداء، والجملة خبر، ونصبه بـ ضربت، وجاوزت، وأهنت، واجبات الحذف، فلا موضع للجملةِ بعده، ؛ لأنها مفسرة، ويترجّح النّصب في نحو: زيدًا اضربه؛ للطلب، وفي نحو: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته؛ لعطف مثليه على مثلها، وفي

---

(1) هي قراءة نافع، ينظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط، (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت) 2: 534.

(2) ورقة 70/ب.

(3) ينظر: ورقة 15؛ وابن هشام، جمال الدين عبد الله "شرح شذور الذهب". تحقيق محمد محيي الدين، (د.ط، القاهرة: دار الطلائع، 2004م)، 257.

(4) ورقة 69/ب.

ISSN : 2410-1818

نحو أزيدًا ضربته، وما زيدًا ضربته؛ لغلبة تقدير الفعل، ويجب في نحو: إنْ زيدًا لقيته فأكرمه، وهلا زيدًا أكرمته، لوجوب الفعل، ..."[1].

وحرص أيضًا على إعراب الجُمل الواردة في نظمه، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قوله: "(وأنني ظلام) جملة مستأنفة، وكذلك (ظلمتُ النّفس)، فلا محل لها من الإعراب"[2]، وكذلك قوله: "والجملة في موضع نصبٍ بـ«سما» حالٌ من فاعله، والرابط بين الحال وصاحبها، فاعل (سما)..ولا محل للجملة من أول البيت إلخ؛ لأنها مستأنفة"[3]، وكذلك قوله: "ولا محل للجملتين في البيت الأول؛ لأنهما مستأنفتان، ولا للأولى في البيت الثاني لذلك، ولا لجملة القسم؛ لأنها معترضة...."[4].

ومن دقّتهِ، وحرصه أنّه يذكر الأفصح والأرجح من الآراء والأوجه النحوية؛ ومن ذلك: حينما ذكر جزم الفعل المضارع في جواب الشرط المحذوف لدلالة فعل الطلب المذكور ثم قال: "هذا المذهب الصحيح، قاله ابن هشام في شرح الشذور[5]، وفي شرح القطر له[6]". فهذا الاختيار وإن كان لابن هشام، وجمهور النحاة، إلا أنّه له أيضا؛ دلّ على ذلك نقله له؛ وعدم الاعتراض عليه. ومنهُ أيضًا ما ورد في حديثه عن إلغاء ظن وأخواتها قال: "ويترك لفظًا ومحلًا جوازًا برجحان إن تأخرت نحو: زيد قائم ظننت، وبمساواة إن توسطن، على ما في القطر وما في الأوضح[7]، على أن الإعمال أرجح"[8]. وحين ذكر أقسام المفاعيل، قال: "وهو خمسة أنواع على الصحيح المشهور"[9]. وفي حديثه عن أحوال أفعل التفضيل، قال: "ومضافًا لمعرفة فيطابق، أو يفرد، وهو الأفصح"[10].

ومن الميزات اهتمامُ المؤلف بلهجات القبائل، فينصّ عليها أثناء الشرح، من أمثلة ذلك قوله: "فإن فقد الايجاب، ترجح البدل في المتصل، نحو﴿مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌمِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والنصب في

---

(1) ورقة 72/ب.

(2) ورقة 70/أ.

(3) ورقة 70/ب.

(4) ورقة 72/أ.

(5) ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 344.

(6) ورقة 7، وابن هشام، جمال الدين عبد الله "شرح قطر الندى وبل الصدى". تحقيق محمد محيي الدين، (ط11، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1963م)، 80.

(7) ابن هشام، "شرح قطر الندى"، 175؛ وابن هشام، جمال الدين عبد الله، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق بركات يوسف هبود، (د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، 2: 50.

(8) ورقة 67/أ.

(9) ورقة 69/ب.

(10) ورقة 71/أ.

ISSN : 2410-1818

المنقطع عند تميم، ووجب عند الحجازيين"[1]، ومن ذلك ما ورد في إعرابه لأحد الأبيات التي أنشأها: "وما حرف نفي متلقية للقسم، وقدرٌ اسم (ما) على لغة الحجاز"[2].

وقد اهتم بالتعريفات التي تزيد الموضوع وضوحًا وجلاء، ومن أمثلة ذلك، قوله: "النحو في الصناعة علمٌ مستنبطٌ بالقياس، والقياسُ حملُ الشيء على الشيء لضرب من الشبه"[3]. وأيضًا قوله: "الثاني المفعول المطلق، وهو المصدرُ الفضلة، المسلط عليه عاملٌ من لفظه، ك(أكرمته إكرامًا)، أو من معناه ك(قعدت جلوسًا)"[4]. وقوله: "أما النعتُ فهو التابعُ المشتق، أو المؤولُ به، المباينُ للفظ المتبوع لتوضيح، أو تخصيص، أو مجرد مدح، أو ذم، وتأكيد، أو ترحم، نحو..."[5]. والمؤَلفُ يميلُ إلى التعليلِ الواضح اليسير، القريبِ من الأذهان، نحو: ما ورد حين إعرابه لـ(ولتِ الأيامُ) قال: "وأصل الفعل ولّى، فلما دخلت عليه التاء، حذف منه الألف؛ لالتقاء الساكنين؛ وكسرت التاءُ لالتقائها باللامِ الساكنة"[6]. ونحو قوله: "وجاز الإخبارُ بالمفردِ عن المثنى؛ لأنه مصدر"[7]. ونحو قوله أيضًا: "وعلامة نصب يعفو الفتحة الظاهرة على الواو، وظهرت لخفتها على الواو"[8]؛ وقوله: "منع من ظهورها التعذر؛ لأنه مقصور"[9]، و"وبانت فعلٌ ماضٍ، مقرونٌ بتاء التأنيث الساكنة؛ وكسرت لالتقاءِ الساكنين"[10]. كما أكثر من التقديرات، والاحتمالات في إعرابه، نحو قوله: " أقول:

تاللهِ مَا قَدرٌ سَمَا لمَعَظمٍ ** إلا لغُرةِ وجْهِهِ الإعْظَامُ

...وسما فعل وفاعل، ولمعظم جار ومجرور، واللام للاختصاص، ويجوز تقدير اللام متعلقة بمحذوف وجوبًا، حالًا من فاعل سما..."[11]، وفي إعرابه لقوله:

ذُو الحَزمِ ما عضداه إلا عزم ** لينَافسَ الماضِين ليس يَنام

---

(1) ورقة 70/أ.

(2) ورقة 70/ب.

(3) ورقة 63/ب.

(4) ورقة 69/ب.

(5) ورقة 71/ب.

(6) ورقة 63/ب.

(7) ورقة 64/ب.

(8) ورقة 65/ب.

(9) الورقة نفسها.

(10) ورقة 67/أ.

(11) ورقة 70/ب.

ISSN : 2410-1818

قال -في إعراب (لينافس)-: "واللام حرف جر للعلة، متعلقة بـ(عزم)، ويجوز أن تقدر للاستعلاء، أي على منافسه.....ولك أن تقدر فاعل (ينافس) عائدًا على فاعل المصدر، ويجوز غير ذلك"[1].

مذهبه النحوي:

كما هو الحال عند المتأخرين، لا نستطيع أن نحكم على أحدهم بكونه بصريًا أو كوفيًا، وهو ما ظهر عند المؤلف في هذه المخطوطة؛ إذ لم يلتزم بمذهب نحوي واحد، بل نجد أنه قد يذكر المذاهب النحوية دون بيان موقفه منها، نحو قوله: "ومنع البصريون توكيدَ النكرة مطلقاً"[2]، وقوله: "والواو لمطلقِ الجمع، على مذهب البصريين"[3]. وذكر اختيارَ البصريين والكوفيين في التنازعِ دون أن يصرحَ بميله إلى أحدهما، قال: "إذا تنازع العاملان معمولًا، كما في: ضربني وضربت زيدًا، فلك إعمال الأول، واختاره الكوفيون، فيضمر في الثاني ما تحتاجه، وإعمال الثاني، واختاره البصريون، فيضمر في الأول مرفوعه فقط"[4]. ومع ذلك، وجدت أنه يتبع المذهب البصري في أكثر آرائه، من أمثلة ذلك:

أنّ الفعل منصوبٌ بأنْ مضمرة [5]، وأيضًا ما ذكره في باب نائب الفاعل، قال: "يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعولٌ به، فإن لم يوجد فمجرور، أو ظرف، أو مصدر مختصان"[6]. وهو مذهب بصري[7]؛ وقوله: "ويغني عن الخبر مرفوعُ وصف، معتمدٌ على نفي، أو استفهام نحو: ما قائمٌ الزيدان، وما مضروبٌ العمران "[8]، وهو مذهب البصريين، أما الأخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز ذلك، دون الاعتماد على نفي أو استفهام[9].

وقد ذهب مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع، ومن أمثلة ذلك قوله: "فيضحي فعل مضارع ناقص مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم"[10] وأيضا: "ويدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم"[11]. وهو مذهب كوفي، وتابعهم ابن مالك، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم[12]. وفي عدم

---

[1] ورقة 64/ب.

[2] ورقة 71/ب.

[3] الورقة نفسها.

[4] ورقة 72/ب.

[5] ورقة 65/ب.

[6] ورقة 69/ب.

[7] ينظر: ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 163.

[8] ورقة 66/ب.

[9] ابن عقيل،عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح الألفية". تحقيق محمد محيي الدين، (ط20، القاهرة: دار التراث، 1980م)، 1: 189.

[10] ورقة 65/أ.

[11] الورقة نفسها.

[12] ابن هشام، "شرح قطر الندى وبل الصدى"، 57؛ والأشموني، "شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، 3: 178.

ISSN : 2410-1818

جواز تقدم الخبر على(ليس) واسمه، قال: "إلا خبر (دام)، وكذا (ليس) على الصحيح"[1]، وهو: "اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح"[2].

وقد يخالف جمهور النحاة، ومثاله عندما ذهبَ إلى أنّ الإضافة تأتي بمعنى اللام، ومن، وفي، وهو ما يخالف مذهب الجمهور الذين يرون أنها تأتي على معنيين فقط، هما اللام، ومن، أمّا ابن مالك، وتابعه ابن هشام، فقد ذهبا إلى جواز أن تكون بمعنى في نحو قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وأكثر النحاة لم يثبت ذلك[3].

ومما يدل على سعة اطلاع المؤلف، وشخصيته العلمية، أنّه كانت لديه القدرة على الاختيار بين الآراء النحوية المختلفة وتبني رأي بعض العلماء، نحو قوله: "والصبر مخفوض بالإضافة"[4]. ونحو: "والهاء في موضع خفض بالإضافة"[5]. فهو قد اختار كون العامل في المضاف إليه هو الإضافة، وهذا رأي المبرد، والأخفش، أما سيبويه ومن تابعه، فعامل الجر في المضاف إليه عندهم، هو المضاف[6]، وفي قوله: "ودام صلة لـ(ما) الوقتية"[7] ومصطلح (ما) الوقتية، هو من كلام ابن هشام[8]، ومن ذلك أيضًا، قوله: "وفي الخبر الإفراد، ويقع جملة...وظرفًا منصوبًا، أو جارًا ومجرورًا تامين متعلقين بـ«استقر»، أو «مستقر» محذوفًا وجوبًا، نحو: زيد أمامك، وزيد خلفك في الدار"[9]. فهو يرى أنّ الظرف المنصوب يقع خبرًا، وقد اختلف النحاة في ذلك، فذهب ابن كيسان إلى أن الخبر هو العامل المحذوف، وتابعه ابن مالك، وابن هشام، أما أبو علي الفارسي فيرى أن الظرف هو الخبر، وتابعه ابن جني، وهناك

---

(1) ورقة 66/ب.

(2) ابن هشام، "شرح قطر الندى وبل الصدى"، 133.

(3) ورقة 70/ب؛ وابن مالك، محمد بن عبد الله "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، (ط1، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، 1990م)، 3: 221؛ وابن هشام، "شرح شذر الذهب"، 330؛ والأزهري، "شرح التصريح"، 1: 675.

(4) ورقة 64/ب.

(5) الورقة نفسها.

(6) ينظر: ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 3: 226؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د.ط، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.)، 2: 501.

(7) ورقة 66/ب.

(8) ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 184.

(9) ورقة 66/ب.

ISSN : 2410-1818

من ذهب إلى أن الخبر مجموع الظرف مع متعلقه، واختاره الرضي[1]، فهو هنا تبنى رأي الفارسي، وابن جني.

شواهده:

عند حديثه عن مصادر قياس النحو قال: "والنحو في الصناعة علمٌ مستنبط بالقياس، والقياسُ حملُ الشيء على الشيء لضرب من الشبه، وبالاستقراء أي التتبع من الكتاب العزيز، ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ومن ديوان العرب"[2]؛ وبناءً على ذلك نجد أنه قد تنوعت شواهده من القران الكريم، والشعر، وأقوال العرب، لكنه لم يستشهد بالحديث الشريف، إلا في موضعٍ واحد، سيأتي؛ ولعل ذلك مرده إلى كون الكتاب مختصرًا؛ فلم يحتج إلى الاستشهاد بالحديث، ولا أرى أنه قد تعمد ذلك.

وكثيرًا ما يستشهدُ بآيٍ من القرآن الكريم، فقد بلغت (59) آية تقريبًا، وتنوعت طريقة عرضه لهذه الآيات، فقد أورد جميع الآيات، دون أن يسبقها بقوله تعالى، بل يسبقها بـ نحو، ثم يذكر الآية، وهكذا، وقد يكون مرد ذلك رغبته في الإيجاز، والاختصار، ومن أمثلة ذلك، ماورد في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ)، قال: "فإن سبقت بعلم، فمخففة من الثقيلة، نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو بظن فوجهان نحو ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١]، "[3]، وقد يسرد الآيات، دون الفصل بينها، نحو قوله: "وفا السببية، وواو المعية مسبوقين بنفي محض، أو طلب بالفعل، نحو ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١]. لا تأكل السمك وتشرب اللبن "[4]، وقد يكتفي بموضع الشاهد فقط نحو: ﴿لِيُنفِقۡ﴾ [الطلاق: ٧]، و ﴿لِيَقۡضِ﴾ [الزخرف: ٧٧]. وقد يذكر الآية كاملة مثل: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، و﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ولعله ذكرها هنا كاملة؛ لاستلزام الشاهد لها.

---

[1] ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، 1: 199؛ والأزهري، "شرح التصريح بمضمون التوضيح"، 1: 206؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، 1: 376.

[2] ورقة 63/ب.

[3] ورقة 65/أ.

[4] ورقة 65/ب.

ISSN : 2410-1818

وقد يستشهد بقراءة قرآنية، دون النص على ذلك نحو: (ولولا دِفاَعُ اللّهِ النّاسَ بعضَهم ببَعض) [الحج: ٤٠]، و (خَاشعًا أبصَارُهم يخْرجُون)[1].

أما بالنسبة لشواهده من الحديث الشريف، فلم أجد إلا جزءًا من حديث، ورد في مواضع نصب الفعل المضارع، قال: "وبـ«أن» المصدرية نحو (أن تغفرَ لي)"[2]، وهو جزء من حديث (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد، فإذا هو برجل قد قضى صلاته وهو يتشهد وهو يقول: اللهم إني أسألُك يا اللّه الأحدُ الصمدُ الذي لم يلدْ ولم يولدْ، ولم يكن له كفوًا أحد أن تغفرَ لي ذنوبي ؛..)،[3]ويحتمل أن يكون جزءًا من آية.[4]

وشواهده من الشعر بلغت (18) بيتًا، والملاحظ أنه لم يهتم بنسبتها أبدًا، وما قلته في الشواهد من القرآن الكريم ينطبق على شواهده من الشعر، فقد كان يذكر الشاهد كاملًا نحو:

وكُـنـتُ إذا غَـمَـزتُ قَـنَـاةَ قـومٍ كَسَـرتُ كُعُوبها أو تَسْـتقِيما[5]

واتبع هذه الطريقة في شاهدين فقط، أما المتبع في شواهده الأخرى كلها، فهو ذكر الشطر الذي يحتوي على الشاهد نحو:

ألَا كُلّ شَيءٍ ما خَلا اللّهَ باطلُ[6] .....

ونحو: ..... ومَالي إلاّ مَشعَبَ الحقّ مَشعَبُ[7].

ونحو: ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرّ عَيْني[8] .....

وهو المتبع في أكثر شواهده.

---

(1) سورة القمر 7، هي قراءة أبي عمرو، والأخوين، السمين الحلبي، "الدر المصون"، 10: 125.

(2) ورقة 65/أ.

(3) السجستاني،أبو داود سليمان، "سنن أبي داود". تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، (ط1، لبنان: دار الرسالة العالمية، 2009م)، كتاب الصلاة 183–باب ما يقول بعد التشهد، برقم 985.

(4) هي قوله تعالى:(والذي أطْمَعُ أن يغْفرَ لي خَطِيئَتي يومَ الدّين) الشعراء :82.

(5) ورقة 65/ب من المخطوطة، والبيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم، العيني، "المقاصد النحوية"، 3: 350.

(6) ورقة 70/أ من المخطوطة، وهو صدر بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، عجزه: وكل نعيم لا محالة زائل، لبيد بن ربيعة، "الديوان". اعتنى به حمدو طماس، (ط1، بيروت: دار المعرفة، 2004م)، 85.

(7) ورقة 70/أ، وهو عجز بيت للكميت الأسدي، ويروى: ومالي إلا مذهب الحق مذهب، الأنباري ،كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات ا، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". (ط1، مصر: المكتبة العصرية، 2003م)، 1: 275؛ وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 263.

(8) ورقة 65/ب، وهو صدر بيت، لميسون بنت بحدل، وعجزه: أحب إلي من لبس الشفوف، ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 314.

ISSN : 2410-1818

وقد يستشهد بأقوال العرب نحو قوله: "الفاعل مرفوع، كقام زيد، ولا يتقدم على عامله، ولا يلحقه علامة تأنيث[1]، ولا جمع، وشذ نحو: أكلوني البراغيث"[2]، وقد مال المؤلف إلى وصفها بالشذوذ، وهي لغة قوم مخصوصين، هم طي وبنو الحارث[3].

مصادره:

لم يصرح كثيرًا بمصادره، وإنما ذكر النقلَ عن ثلاثة كتب لابن هشام، هي الأوضح، وشرح قطر الندى وبل الصدى، وشرح شذور الذهب، ونقل عن أبي حيان نصًا، وعن سيبويه، وابن مالك آراءً، وهناك بعض النقول لم يصرح بمصدرها، وسأوضح ذلك كله فيما يأتي:

عندما نقلَ عن سيبويه أثناء حديثه عن تقدم خبر (ليس) عليها قال: "ونُقِل عن سيبويه القولُ بالجواز، والقولُ بالمنع"[4]؛ ومن نقل عنه الجواز هو السيرافي، قال: "وقد فُهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز (قائمًا ليس زيد) فيقدم خبر (ليس) عليها"[5]، ومن نقل عنه المنع هو الأنباري، قال: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص"[6]. ومن نقوله عن ابن مالك، قوله: "ولا يخبر بالزمان عن الذات ونحو (الليلة الهلال) متأول، وأجازه ابن مالك إن أفاد "[7]، وهو إشارة إلى قول ابن مالك:

" ولا يكون اسم زمان خبرًا ** عن جثة وإن يفد فأخبرا "[8].

ونقل عنه أيضًا في حديثه عن عطف البيان، ومتبوعه، قال: "وكونهما نكرتين، ذهب إلى جوازه قوم، منهم ابن مالك"[9].

ومن مصادره التي ذكرها: شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، وأوضح المسالك، لابن هشام قال: "هذا المذهب الصحيح، قاله ابن هشام في شرح الشذور، وفي شرح القطر

---

(1) هكذا في النسخة، والمقصود علامة تثنية.

(2) ورقة 68/أ.

(3) ينظر :الخفاجي، شهاب الدين، "شرح درة الغواص". (ط1، بيروت: دار الجيل، 1996م)، 415.

(4) ورقة 66/ب.

(5) السيرافي،حسن بن عبد الله، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق علي سيد، وأحمد حسن، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)، 1: 413.

(6) الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1: 130.

(7) ورقة 66/ب.

(8) ابن مالك،محمد بن عبد الله ، "الألفية". (د.ط، بيروت: المكتبة الشعبية، د.ت.)، 10.

(9) ورقة 71/ب، وينظر رأي ابن مالك في: ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 3: 326.

ISSN : 2410-1818

له"[1]، وأيضا عند حديثه عن الإلغاء، والتعليق في ظن وأخواتها، قال: "ويترك لفظًا ومحلًا، جوازًا برجحان إن تأخرن، نحو زيد قائم ظننت، وبمساواة إن توسطن، على ما في القطر، وما في الأوضح"[2]؛ وقد ينقل عنه، دون النص على ذلك، نحو رأيه في إعمال المصدر المقرون بأل، قال: "وبأل شاذ، نحو:

عجِبتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إِلهَهُ ** وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرا[3]

وابن هشام يقول: "الثالث المعرف بأل، وإعماله شاذ، قياسًا واستعمالًا، كقوله عجبت من الرزق المسيء إلهه، ومن ترك بعض الصالحين فقيرًا"[4] فهنا النقل حرفي، دون النص على المصدر.

ومن ذلك قوله في الأسماء العاملة عمل الفعل: "والثالث المثال، وهو ما حول للمبالغة والتكثير، من فاعل إلى فَعّال أو فعُول أو مِفْعال بكثرة، أو إلى فَعِيل وفَعِل كحَذِر بقلة " ويكاد هذا النص ينطبق تمامًا مع ما ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب.[5]، ومنه ما ذكره من أن خبر ليس لا يتقدم عليها وعلى الاسم، وأنه هو الصحيح، وتبين أنه اختيار ابن هشام؛ ومن الأمثلة أيضًا ما ذكره عن أسماء الإشارة، بعد أن عدّدها، قال: "وتلحقه في البعد كاف الخطاب مجردة من اللام مطلقًا، أو مقرونة بها في غير المثنى والجمع، في لغة من مده وهي الفصحى، وما سبقته هاء التنبيه"[6]، وكذا تسميته لـ(ما) بالوقتية، وهي منقولة عن ابن هشام.

وقد يتصرف ويختصر في النص المنقول عنه، من ذلك، قوله: "والخامس المفعول معه، وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو، أريد بها التنصيص على المعية المسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ: سرتُ والنيلَ، وقد يجب نصبه نحو: لا تنهَ عن القبيح وإتيانَه، ويترجح على رفعه نحو: كن أنت وزيدًا كالأخ، ويضعف في نحو: قام زيدٌ وعمرو"[7].

وفي تعريف ابن هشام للمفعول معه قال: " وَالْمَفْعُول مَعَه وَهُوَ اسْم فضلَة بعد وَاو أُرِيد بهَا التَّنْصِيص على الْمَعِيَّة مسبوقة بفعل أَو مَا فِيهِ حُرُوفه وَمَعْنَاهُ ك سرتُ والنيلَ... وَقد يجب النصب كَقَوْلِك:

---

[1] ورقة 66/أ، وينظر ابن هشام، "شرح الشذور"، 344؛ و "شرح قطر الندى"، 80.

[2] ورقة 67/أ، وينظر ابن هشام: "شرح قطر الندى"، 293؛ و"أوضح المسالك"، 2: 50.

[3] ورقة 70/ب، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ابن هشام، "شرح قطر الندى"، 269؛ والأزهري، "شرح التصريح بمضمون التوضيح"، 2: 6 .

[4] ابن هشام، "شرح قطر الندى"، 269.

[5] ص ،392منه.

[6] ورقة 66/أ، ويقارن، ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، 139.

[7] ورقة 69/ب.

ISSN : 2410-1818

لاتتْهَ عَن الْقَبِيحِ وإتيانَه... ويترجح فِي نَحْو قَوْلك كن أَنْت وزيدًا كالأخ... ويضعف الْمَفْعُول مَعَه وَذَلِكَ إِذا أمكن الْعَطف بِغَيْر ضعف فِي اللَّفْظ وَلَا ضعف فِي الْمَعْنى نَحْو: قَامَ زيدٌ وَعَمْرو"[1].

ومن مصادره التي صرح بها، أبو حيان، قال: "نحو زيد هند الأخوان، الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد، وهذا المثال، ونحوه لم يوجد في كلام متكلم، وإنما وضعه النحاة للاختبار، والتمرين، قاله أبو حيان"[2].

آراؤه وترجيحاته ومصطلحاته:

وحينما أقول (آراؤه) لا أقصد أنه أول من قال بها على الأغلب، وإنما أقصد أنّه ذكر هذا الرأي ومال إليه، وقد يرجّح، وقد يصحح، ومن ذلك الرأي الذي تبناه من أنّ واضع ومبتكر علم النحو هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3]، وهو ما ذهب إليه مجموعة من العلماء، وإن كان بعضهم يرى أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، وهناك من يرى أنّ أبا الأسود وضعه بإيعاز من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وغير ذلك من الآراء[4]. وما ذكره في حديثه عن مراتب المضاف إلى معرفة قال: "إلا المضاف إلى المضمر فكالعلم، على المذهب الصحيح"[5]، وقد اختلف النحاة في رتبة المعرف بالإضافة، فذهب أكثرهم إلى أن رتبته تكون بحسب ما أضيف إليه، أي أن المضافَ إلى العلمِ برتبته، والمضاف إلى الإشارة برتبتها، والمضاف إلى المضمر برتبته، وهناك من ذهب إلى أن رتبةَ المضافِ دون المضاف إليه، ونسب إلى سيبويه أن المضافَ إلى المضمرِ في رتبة العلم، وهو ما صححه ابنُ هشام، والأزهري[6].

ومنه أيضًا ماورد في حديثه عن حكمِ تقديمِ خبر كان وأخواتها، قال: "وقد يتقدم وجوبًا، نحو: كم كان مالك، وجوازًا نحو: قائمًا كان زيدٌ، إلا خبر (دام)، وكذا ليس على الصحيح"[7]، وهي مسألة خلافية، فقد ذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن مالك، وغيرهم إلى المنع،

---

(1) ابن هشام، "شرح قطر الندى"، 231-234.

(2) ورقة 69/أ، وينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان، (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 1998م)، 3: 1139.

(3) ينظر: ورقة 63/ب.

(4) ينظر: الطنطاوي، محمد، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة". تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، (ط1، مكة المكرمة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 2005م)، 22.

(5) ورقة 66/أ.

(6) ينظر: الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات "أسرار العربية". (ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م)، 244؛ وابن هشام، "شرح قطر الندى"، 116؛ والأزهري، "شرح التصريح"، 1: 96.

(7) ورقة 66/ب.

ISSN : 2410-1818

وذهب أبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن عصفور، إلى الجواز، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، وقد استدل المجيزون بتقديم معمول خبرها عليها[1].

ومن آرائه قوله: "ولا يخبر بالزمان عن الذات، ونحو (الليلة الهلال) متأول، وأجازه ابن مالك إن أفاد"،[2]وما ذهب إليه من منع وقوع الزمان خبرًا عن الجثة، هو مذهب جمهور البصريين، ومنهم ابن هشام، الذي تابعه المؤلف في بعض آرائه، ونقل عنه؛ إذ لا يجوز عندهم: زيد اليوم، وما وجد من ذلك يؤول، وهناك من أجازه إذا كان فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر، وابن مالك وبعض المتأخرين، أجازوه بشرط حصول الفائدة[3].

ومن آرائه أيضا، كون كلمة (أجمعون) جمع مذكر سالم، وقد اعتاد العلماءُ على تصنيفها من الملحقات بجمع المذكر السالم، التي تعرب إعرابه، ولا تكون فيها شروطه، أما علي بن مطير فحينما أعرب (مررت بنادي القوم كلهم أجمعين) قال: "وكلهم تأكيد معنوي، والتأكيد المعنوي يتبع المؤكد في إعرابه، وعلامة جره الكسرة على التبعية، وأجمعين تأكيد ثانٍ، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، واحده أجمع"[4]. ومن شروط الاسم الذي يجمع جمع المذكر السالم التي ذكرها العلماء أن يكون علمًا، أو صفة خاليًا من علامة التأنيث، دالًا على مذكر عاقل[5]. ويشترط في الصفة أيضًا أن تكون ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى[6]، وأجمعون مفرده أجمع الذي مؤنثه جمعاء، أي أن الصفة هنا على أفعل فعلاء؛ لذا عدّها العلماء من ملحقات جمع المذكر السالم، إلا أنّ هناك من ذكر ذلك أيضًا، وهو كون (أجمع) جمع مذكر سالم [7]، ولعلهم ذكروا ذلك تجوزًا.

ومن آرائه التي ذهب إليها تضعيفُ إخلاص الضم، في الفعل المبني للمفعول من: قال، وباع، ونحوهما، إذ قال: "إلا في نحو: قال، وباع، فيكسر أوله مخلصًا، أو يشم ضمًا، أو يضم مخلصًا في لغة ضعيفة، نحو:

---

[1] ينظر: ابن عقيل، "شرح الألفية"، 1: 278؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، 1: 429.

[2] ورقة 66/ب.

[3] ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل". تقديم إميل بديع يعقوب، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، 1: 231؛ وابن هشام، "شرح قطر الندى"، ص120؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، 1: 377.

[4] ورقة 69/أ.

[5] ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، 1: 74.

[6] ينظر: ابن عقيل، "شرح الألفية"، 1: 61.

[7] ينظر: الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، 1: 74؛ و السامرائي، فاضل صالح، "معاني النحو". (ط1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م)، 4: 147.

ISSN : 2410-1818

..... **ليت شَبابًا بُوع فاشْتَرَيتُ"**[1]

وهذا يدل على شخصيةِ المؤلف التي تظهر في مؤلفه هذا، من إبراز آرائه التي يذهب إليها حتى وإن لم تكن مشهورة عند النحاة، فهو يصف هذه اللغة التي هي إخلاص الضم بالضعف، وهي لغة فصيحة تُعزى لفقعس، ودبير وهم من فصحاء بني أسد، وتعزى كذلك لبني ضبة، وبعض تميم، فهي لغة فصيحة، وإنما يمكن وصفها بالضعف مقارنة باللغتين الأخريين، وهي لغة إخلاص الكسر، والإشمام، كما ذهب إلى ذلك الأشموني، أما ابن هشام فقد وصفها بالقليلة[2]. ومن اختياراته إفادة (قد) للتكثير، قال: "وقد حرفٌ، قُصد بها هنا التكثير، نظير:

قَدْ أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أنامِلُه ..... "[3]؛

و(قد) تأتي لمعانٍ، هي التوقع، والتحقيق، والتقليل، واختلف في إفادتها التكثير، وممن ذهب إلى ذلك، سيبويه، والمبرد[4].

ومن المصطلحات التي اختارها، وذكرها، تسمية الأفعال الخمسة، الأمثلة الخمسة[5] وهذه التسمية أدق في توضيح المراد من هذه الأفعال، فهي أمثلة، ونماذج خمسة تصاغ على وزنها الأفعال من غير تقييدها بعدد، وليست أفعالًا خمسة محددة بعدد؛ ومن ذلك أيضًا الاستثقال، ومن أمثلته قوله: "وعلامة رفع (يضحي) ضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الاستثقال"[6]، ومنهُ أيضًا (التعسر) فهو يقول -عن علامة جر كلمة (قاضي)-: "كسرة مقدرة على الياء، للتعسر لأنه منقوص"[7]، فقد تكون كلمة (التعسر) مصطلحًا اختاره المؤلف للدلالة على الثقل؛ فالعسر ضد اليسر، وهو الشدة

---

(1) ورقة 69/ب، وهو شطر بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، 2: 136؛ والأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، 1: 438.

(2) ينظر ما سبق؛ وابن هشام، "شرح قطر الندى"، 192؛ وابن عقيل، "شرح الألفية"،115:2؛ والأشموني، "شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، 1: 416.

(3) ورقة 67/ب، صدر بيت من البسيط، لعبيد بن الأبرص الأسدي، في: البغدادي عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1983م). 11: 253.

(4) ينظر: سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، 4: 224؛ و المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد، "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، 1: 43؛ وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1: 351.

(5) ورقة 64/ب.

(6) ورقة 65/أ.

(7) ورقة 69/أ.

ISSN : 2410-1818

والصعوبة [1]، ولم أقف عليه عند غيره، ولعله من المصطلحات الخاصة عند علماء تهامة اليمن، والمخلاف السليماني.

وسمّى الجزم بالسكون، الجزم بحذف الحركة[2]، وأنْ الناصبة للفعل المضارع، تارة يعبر عنها بالمضمرة، وأخرى بالمقدرة[3]، واختار تسمية الفعل المبني للمفعول بـ فعل ماض مبني للنائب[4]. و (ما) الظرفية يسميها أحيانًا وقتية، وأحيانًا ظرفية[5].

مآخذ على المؤلف

رغم ما تميز به المؤَلَف، وصاحبه إلا أنه كعادة العمل البشري لم يخلُ من بعض المآخذ الهينة، مثل: قوله: "وأنْ حرفٌ موصول مصدري ينصب الفعل المضارع، ويتركَ فعلٌ مضارع منصوب بأنْ مضمرة"[6]،وهي مذكورة وليست مضمرة. وفي السلسلة الثانية عشرة قال: "المفعولُ به منصوبٌ وهو خمسةُ أنواع على الصحيح المشهور، فالأول المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ك(ضربت زيدًا)، ومنه المنادى..."[7]ثم ذكر بقية المفاعيل والتي لا تسمى مفعولًا به، بل لكل منها اسم، والأولى تسمية السلسلة المفاعيل. ومن المآخذ على المؤلف، أنه لم يحرصْ على الالتزامِ بقواعد العدد في كتابة السلاسلِ المركبة فيكتبها: السلسلة الثانية عشر، الثالثة عشر إلى التاسعة عشر هكذا دون أن يؤنث العجز، عدا السلسلة الخامسة عشرة قال "الخامس عشرة " بتأنيث العجز وتذكير الصدر، والصحيح الثانية عشرة، والثالثة عشرة، وهكذا، بتأنيث الصدر والعجز [8]. ومن المآخذ التي تخص كتابة العدد قوله: "والعامل في الثلاثة الأحوال الفعل"[9]، وقوله:"لأنها اعتراضية في الثلاثة الأبيات"[10]، وهي صحيحة، ولكن الأفصح ثلاثة الأحوال، وثلاثة الأبيات[11]؛ ومنه أيضا إعرابه لكلمة (وجهلي) قال: "وعلامة نصبه فتحة

---

[1] ابن منظور،محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط3، بيروت: دار صادر،1414ه)،4:563.

[2] ورقة 64/ب ،و66/أ.

[3] ورقة 65/ب.

[4] ورقة 69/ب.

[5] ينظر: ورقة 66/ب ،و72/ب.

[6] ورقة 65/ب.

[7] ورقة 69/ب.

[8] ينظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على الألفية"، 4:79.

[9] ورقة 64/ب.

[10] ورقة 68/أ.

[11] ينظر: حسن، عباس، "النحو الوافي"، (ط15، مصر: دار المعارف، د.ت.)،4: 438.

ISSN : 2410-1818

مقدرة على اللام؛ منع من ظهورها التعذر"[1] والمانع هنا حركة المناسبة، وليس التعذر. كذلك حينما أعرب (إن لم تبادرْ) قال: "وتُبادرْ فعلٌ مضارع لدخول لم عليه، مجزوم بإنْ"[2]. وهو هنا مجزومٌ بلم، وليس بـ(إنْ)، وجملة (لم تبادرْ) في محل جزم فعل الشرط.

وقوله: "ودليلُ اسميةِ الأيام دخولُ (أل)، و(أل) فيه للعهد الذهني"[3]، والأولى (وهي فيه)، وحكم على (أكلوني البراغيث) بالشذوذ، قال: "ولا يلحقه علامة

تأنيث[4]، ولا جمع، وشذّ نحو: أكلوني البراغيث، فيقال قام رجلان، وقام رجال"[5]، وهو وصفها بالشذوذ متابعة لابن هشام[6]، بينما هي لغة قوم مخصوصين. هم بنو الحارث، مذهبهم "أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى، أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية، أو الجمع فتقول قاما الزيدان، وقاموا الزيدون"[7]. وفي إعرابه لقوله:

"يُضْحِي لربي رَاجيًا بل خَائِفًا ** يدعُو ليعْفوَ ربُه العَلّامُ "

ذكر أنّ (يضحي) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ثم ذكر أن اسمه مستتر فيه جوازاً، ولم يذكر له خبرًا، ثم قال في جملة (يدعو): "ولك أن تقدر الجملة خبرًا ثانيا لـ«يضحي» محلها النصب" وقال: "ومحل جملة (يضحي) إلى آخره الرفع خبر سابع لـ«ذو»...ولك أن تقدرها حالًا من مفعول يضحي"[8]. فهنا خلط شديد:

أولا: أنه لم يذكر خبر يضحي.

ثانيا: أنّه أعرب الجملة كاملة بما فيها الفعل يضحي حالًا من مفعول يضحي.

ثالثا: جعل لـ(يضحي) مفعولًا، وهو قد ذكر أنها فعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر.

ومن ذلك أيضًا قوله: "وعلامة نصب يعفو الفتحة الظاهرة على الواو، وظهرت لخفتها على الواو"[9] فأرى هنا ضعفًا في الأسلوب، الأولى لخفتها عليه؛ ومنهُ أيضًا ما ورد في قوله: "أمّا

---

[1] ورقة 70/أ.

[2] ورقة 64/أ.

[3] الورقة نفسها.

[4] هكذا في النسخة، والمقصود تثنية.

[5] ورقة 68/أ.

[6] ينظر، ابن هشام، "شرح قطر الندى"، 180.

[7] ابن عقيل، "شرح الألفية"، 2: 80.

[8] ورقة 65/أ.

[9] ورقة 65/ب.

ISSN : 2410-1818

الحال، وهي مؤكدة ومؤسسة، وصف فضلة تقع في جواب كيف"[1] لاحظت في النص السابق أمرين:

الأول: أنه أسقط الفاء من جواب (أمّا)، وهي لا تسقط إلا مع قول مقدر، أو في ضرورة شعرية، وهنا لا نستطيع تقدير قول محذوف، ولا توجد ضرورة شعرية.

الثاني: أنه فصل بين (أمّا) وجوابها بقوله: "وهي مؤكدة ومؤسسة "ولا يجوز الفصل بجملة إلا إذا كانت دعاء، والجملة هنا ليست كذلك[2].

ومن الأمثلة أيضًا قوله: "ويسمى الأول شرطًا، ولا يكون ماضي المعنى، ولا جامدًا، ولا طلبيًا، ولا مقرونًا بحرف تنفيس، ولا بقد، ولا بنافٍ غير (لا)و (لم)، والثاني جوابًا وجزاء، وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة أداة الشرط قرن بالفاء الرابطة"[3]، هنا في كلامه تقديم وتأخير، قد لا يفهمه المبتدىء؛ لأن كتب النحو دأبت على ذكر هذه الشروط في الجواب، إذا لم تتحقق فيه، فيجب اقترانه بالفاء، وهنا المؤلف بدأ بها مع فعل الشرط، ولا أقول بعدم صحة كلامه، وإنما ذكرت أنه قد يصعب على المبتدىء، الربط بين أجزاء كلامه، خاصة أنّ هذه السلاسل وضعت للمبتدىء.

ومن المآخذ التي أراها أيضًا، أنه في حين وضعت هذه السلاسل للمبتدئين كما سبق؛ إلا أنه حين شرح أفعل التفضيل، قال: "ولا يرفع ظاهرًا، إلا في مسألة الكحل"[4]، ولم يشرح أو يوضح هذه المسألة، رغم أنها قد تخفى على كثيرٍ من المبتدئين. وهذه المآخذ لا تقدح في مكانة هذا العالم، وفي غزير علمه، ولكنها أمور بدت لي من خلال القراءة في مؤلفه، أردت إظهارها، والتعليق عليها؛ للفائدة.

---

[1] ورقة 70/أ.

[2] ينظر: المرادي،بدر الدين حسن بن قاسم ا، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، (ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 2008م)، 3: 1305؛ والأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، 2: 429.

[3] ورقة 65/ب.

[4] ورقة 71/أ.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، الذي تناول التعريف بعلي بن محمد بن مطير، والدراسة المفصّلةِ لكتابه (سلاسل الذهب في علم لسان العرب)، توصلت إلى نتائج، من أهمها:

- أسرة بني مطير، أسرة علمية كبيرة، برز منها علماء مشهورون، نبغوا في مختلف العلوم، ولهم مؤلفات عظيمة، بعضها مطبوع، وأكثرها مخطوط.
- كانت للمؤلف آثار علمية كثيرة، منها المخطوط، ومنها المطبوع.
- مخطوطة سلاسل الذهب في علم لسان العرب، قامت كما يدل اسمها على سلاسل تتضمن موضوعات النحو كلها، وعددها عشرون سلسلة.
- اتسمت هذه السلاسل بالإيجاز غير المخل.
- برزت شخصية المؤلف العلمية فيها؛ وذلك بالنص على آرائه، واختياراته، وترجيحاته.
- كان المؤلف في كثير من آرائه يتبع المذهب البصري، وكان ينقل بعض آرائه وترجيحاته من مؤلفات ابن هشام.
- من المصطلحات الواردة في المخطوطة: الاستثقال- والأمثلة الخمسة-والمبني للنائب.
- هناك بعض المآخذ التي أخذت على المؤلف، ولكنها لا تقدح في مكانة هذا العالم ولا تنقص من غزير علمه.

التوصيات:

- هناك مخطوطات عربية كثيرة، محفوظة في مكتبات العالم المتعددة، لم يصل إلينا منها إلا القليل؛ لذا يوصي البحث الباحثين بالتنقيب عنها، ودراستها.
- تهامة اليمن، والمخلاف السليماني، مازالت بحاجة إلى اهتمام المؤلفين والدارسين بعلمائها، والتنقيب عن مؤلفاتهم.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع

الأزهري، خالد. "شرح التصريح بمضمون التوضيح". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م).

الأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).

الأكوع، إسماعيل بن علي. "هجر العلم ومعاقله في اليمن". (ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1995م).

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. "أسرار العربية". (ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م).

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". (ط1، مصر: المكتبة العصرية، 2003م).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1983م).

الحبشي، عبد الله محمد. "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن". (د.ط، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2004م).

حربي، خالد أحمد حسنين. "الأسر العلمية ظاهرة فريدة في الحضارة الإسلامية". (د.ط، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2006م).

حسن، عباس. "النحو الوافي". (ط15، مصر: دار المعارف، د.ت.)

الحكمي، إبراهيم بن أبي القاسم. "الدرة الموسومة في شرح المنظومة ". تحقيق المهدي محمد الحرازي. (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2007م).

الحموي، مصطفى بن فتح الله. "فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر". تحقيق عبد الله الكندري. (ط1، سورية: دار النوادر، 2011م).

أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان. (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 1998م).

الخفاجي، شهاب الدين. "شرح درة الغواص". (ط1، بيروت: دار الجيل، 1996م).

ابن أبي الرجال، أحمد صالح. "مطلع البدور ومجمع البحور". تحقيق عبدالرقيب مطهر. (ط1، اليمن: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، 2004م).

ابن ربيعة، لبيد. "الديوان". اعتنى به حمدو طماس. (ط1، بيروت: دار المعرفة، 2004م).

ISSN : 2410-1818

زبارة، محمد بن محمد. "ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع". (د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.).

السامرائي، فاضل صالح. "معاني النحو". (ط1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م).

السجستاني، أبو داود سليمان. "سنن أبي داود". تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل. (ط1، لبنان: دار الرسالة العالمية، 2009م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط، (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت)

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.).

السيرافي، حسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق علي سيد، وأحمد حسن. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (د.ط، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.).

الشرجي، أبو العباس أحمد. "طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص". (ط1، صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، 1986م).

الضمدي، عبد الله بن علي النعمان. "العقيق اليماني في وفيات وحوادث المخلاف السليماني". نسخة نصيف، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. مخطوط.

الطنطاوي، محمد. "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة". تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل. (ط1، مكة المكرمة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 2005م).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح الألفية". تحقيق محمد محيي الدين. (ط20، القاهرة: دار التراث، 1980م).

العيني، بدر الدين محمود. "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "الألفية". (د.ط، بيروت: المكتبة الشعبية، د.ت.).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي. (ط1، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، 1990م).

ISSN : 2410-1818

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. (د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.).

المحبي، محمد أمين بن فضل الله. "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر". (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.).

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. (ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 2008م).

ابن مطير، علي بن محمد. "سلاسل الذهب في علم لسان العرب". مخطوطة، ضمن مجموع برقم G201، مكتبة الأمبروزيانا، ميلانو، إيطاليا. منه نسخة في مكتبة د. محمد الحاوي الخاصة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. "لسان العرب". (ط3، بيروت: دار صادر، 1414ه).

ابن المؤيد بالله، إبراهيم بن القاسم. "طبقات الزيدية الكبرى". تحقيق عبد السلام الوجيه. (ط1، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي، 2001م).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق بركات يوسف هبود. (د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله. "شرح شذور الذهب". تحقيق محمد محيي الدين. (د.ط، القاهرة: دار الطلائع، 2004م).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله. "شرح قطر الندى وبل الصدى". تحقيق محمد محيي الدين. (ط11، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1963م).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تقديم حسن حمد. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).

ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل". تقديم إميل بديع يعقوب، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م).

Qā'imah al-maṣādir al-marāji'

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-'Arab". taḥqīq Rajab 'Uthmān. (Ṭ1, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī 1998M).

al-Akwa', Ismā'īl ibn 'Alī. "Hajar al-'Ilm wa-ma'āqiluhu fī al-Yaman". (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Fikr al-mu'āṣir, 1995m).

al-Anbārī, Kamāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad Abū al-Barakāt. "Asrār al-'Arabīyah". (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1999M).

al-Anbārī, Kamāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad Abū al-Barakāt. "al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". (Ṭ1, Miṣr : al-Maktabah al-'Aṣrīyah, 2003m).

ISSN : 2410-1818

al-‘Aynī, Badr al-Dīn Maḥmūd. "al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah". taḥqīq Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2005m).

al-Azharī, Khālid. "sharḥ al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ". (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2000M).

al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar. "Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-‘Arab". taḥqīq ‘Abd al-Salām Hārūn. (Ṭ1, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1983m).

al-Ḍamadī, ‘Abd Allāh ibn ‘Alī al-Nu‘mān. "al-‘aqīq al-Yamānī fī wafayāt wa-ḥawādith al-Mikhlāf al-Sulaymānī". nuskhah Naṣīf, Maktabat al-Malik ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-‘Azīz al-Jāmi‘īyah, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah. makhṭūṭ.

al-Ḥabashī, ‘Abd Allāh Muḥammad. "maṣādir al-Fikr al-Islāmī fī al-Yaman". (D. Ṭ, Abū Ẓaby : al-Majma‘ al-Thaqāfī, 2004m).

al-Ḥakamī, Ibrāhīm ibn Abī al-Qāsim. "al-Durrah al-mawsūmah fī sharḥ al-Manẓūmah". taḥqīq al-Mahdī Muḥammad al-Ḥarrāzī. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah, 2007m).

al-Ḥamawī, Muṣṭafá ibn Fatḥ Allāh. "fawā’id al-irtiḥāl wa-natā’ij al-safar fī Akhbār al-qarn al-ḥādī ‘ashar". taḥqīq ‘Abd Allāh al-Kandarī. (Ṭ1, Sūrīyah : Dār al-Nawādir, 2011M).

al-Khafājī, Shihāb al-Dīn. "sharḥ Durrat al-ghawwāṣ". (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Jīl, 1996m).

al-Mibrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah. (D. Ṭ, Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub, D. t.).

al-Muḥibbī, Muḥammad Amīn ibn Faḍl Allāh. "Khulāṣat al-athar fī a‘yān al-qarn al-ḥādī ‘ashar". (D. Ṭ, Bayrūt : Dār Ṣādir, D. t.).

al-Murādī, Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim. "Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik". taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Fikr al-‘Arabī, 2008M).

al-Sāmarrā’ī, Fāḍil Ṣāliḥ. "ma‘ānī al-naḥw". (Ṭ1, al-Urdun : Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1420h-2000m).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn. taḥqīq Aḥmad al-Kharrāṭ, (D. Ṭ, Dimashq : Dār al-Qalam, D. t)

al-Sharjī, Abū al-‘Abbās Aḥmad. "Ṭabaqāt al-khawāṣṣ ahl al-ṣidq wa-al-ikhlāṣ". (Ṭ1, Ṣan‘ā’ : al-Dār al-Yamanīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1986m).

al-Sijistānī, Abū Dāwūd Sulaymān. "Sunan Abī Dāwūd". taḥqīq Shu‘ayb al-Arna’ūṭ wa-Muḥammad Kāmil. (Ṭ1, Lubnān : Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, 2009M).

al-Sīrāfī, Ḥasan ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". taḥqīq ‘Alī Sayyid wa-Aḥmad Ḥasan. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2008M).

ISSN : 2410-1818

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘". taḥqīq ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī. (D. Ṭ, Miṣr : al-Maktabah al-Tawfīqīyah, D. t.).

al-Ṭanṭāwī, Muḥammad. "Nash’at al-naḥw wa-tārīkh ashhar al-nuḥāh". taḥqīq Abī Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl. (Ṭ1, Makkah al-Mukarramah : Maktabat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, 2005m).

al-Ushmūnī, ʻAlī ibn Muḥammad. "sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik". (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998M).

Ḥarbī, Khālid Aḥmad Ḥasanayn. "al-usar al-‘Ilmīyah Ẓāhirat Farīdah fī al-Ḥaḍārah al-Islāmīyah". (D. Ṭ, al-Iskandarīyah : Dār al-Wafā’ lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 2006m).

Ḥasan, ʻAbbās. "al-naḥw al-Wāfī". (ṭ15, Miṣr: Dār al-Ma‘ārif, D. t.)

Ibn Abī al-rijāl, Aḥmad Ṣāliḥ. "maṭla‘ al-Budūr wa-majma‘ al-buḥūr". taḥqīq ‘bdālrqyb Muṭahhar. (Ṭ1, al-Yaman: Markaz ahl al-Bayt lil-Dirāsāt al-Islāmīyah, 2004m).

Ibn al-Mu’ayyad billāh, Ibrāhīm ibn al-Qāsim. "Ṭabaqāt al-Zaydīyah al-Kubrá". taḥqīq ʻAbd al-Salām al-Wajīh. (Ṭ1, Ṣan‘ā’ : Mu’assasat al-Imām Zayd ibn ʻAlī, 2001M).

Ibn ʻAqīl, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān. "sharḥ al-alfīyah". taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn. (ṭ20, al-Qāhirah : Dār al-Turāth, 1980m).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh. "Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". taḥqīq Barakāt Yūsuf hbwd. (D. Ṭ, Bayrūt : Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, 2000M).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh. "Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb". taqdīm Ḥasan Ḥamad. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998M).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh. "sharḥ Qaṭar al-nadá wa-ball al-Ṣadá". taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn. (ṭ11, Miṣr : al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá, 1963M).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh. "sharḥ Shudhūr al-dhahab". taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn. (D. Ṭ, al-Qāhirah : Dār al-Ṭalā’i‘, 2004m).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. "al-alfīyah". (D. Ṭ, Bayrūt : al-Maktabah al-sha‘bīyah, D. t.).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. "sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id". taḥqīq ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī. (Ṭ1, al-Qāhirah : Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1990m).

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʻAlī. "Lisān al-‘Arab". (ṭ3, Bayrūt : Dār Ṣādir, 1414h).

Ibn Muṭayr, ʻAlī ibn Muḥammad. "Salāsil al-dhahab fī ‘ilm Lisān al-‘Arab". makhṭūṭah, ḍimna Majmū‘ bi-raqm G201, Maktabat al’mbrwzyānā, mylānw, Īṭāliyā. minhu nuskhah fī Maktabat D. Muḥammad al-Ḥāwī al-khāṣṣah.

ISSN : 2410-1818

Ibn Rabīʿah, Labīd. "al-Dīwān". iʿtaná bi-hi Ḥamdū ṭmās. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Maʿrifah, 2004m).

Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān. "al-Kitāb". taḥqīq ʿAbd al-Salām Hārūn. (D. Ṭ, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, D. t.).

Zabārah, Muḥammad ibn Muḥammad. "mulḥaq al-Badr al-ṭāliʿ bi-maḥāsin min baʿda al-qarn al-sābiʿ". (D. Ṭ, Bayrūt : Dār al-Maʿrifah, D. t.).

ISSN : 2410-1818

الملاحق

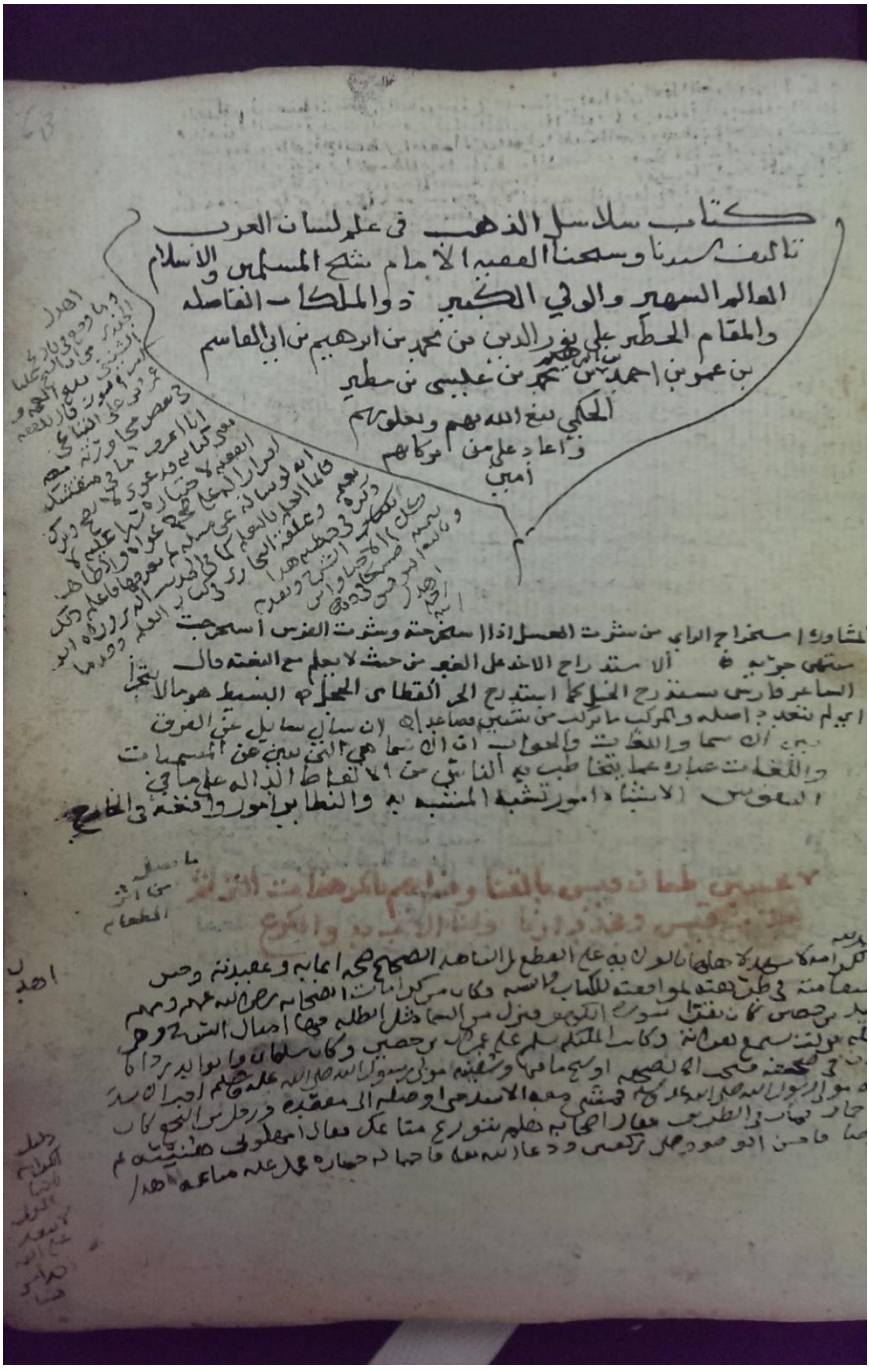
كتاب سلاسل الذهب في علم لسان العرب
تأليف سيدنا وسيدنا الفقيه الإمام شيخ المسلمين والإسلام
العالم الشهير والولي الكبير ذو الملكات الفاضلة
والمقام الخطير علي نور الدين بن محمد بن ابرهيم بن ابي القاسم
بن عمر بن احمد بن محمد بن عجيبي بن مطير
الحكمي نفع الله بهم وبعلومهم
وأعاد علينا من بركاتهم
آمين

ISSN : 2410-1818

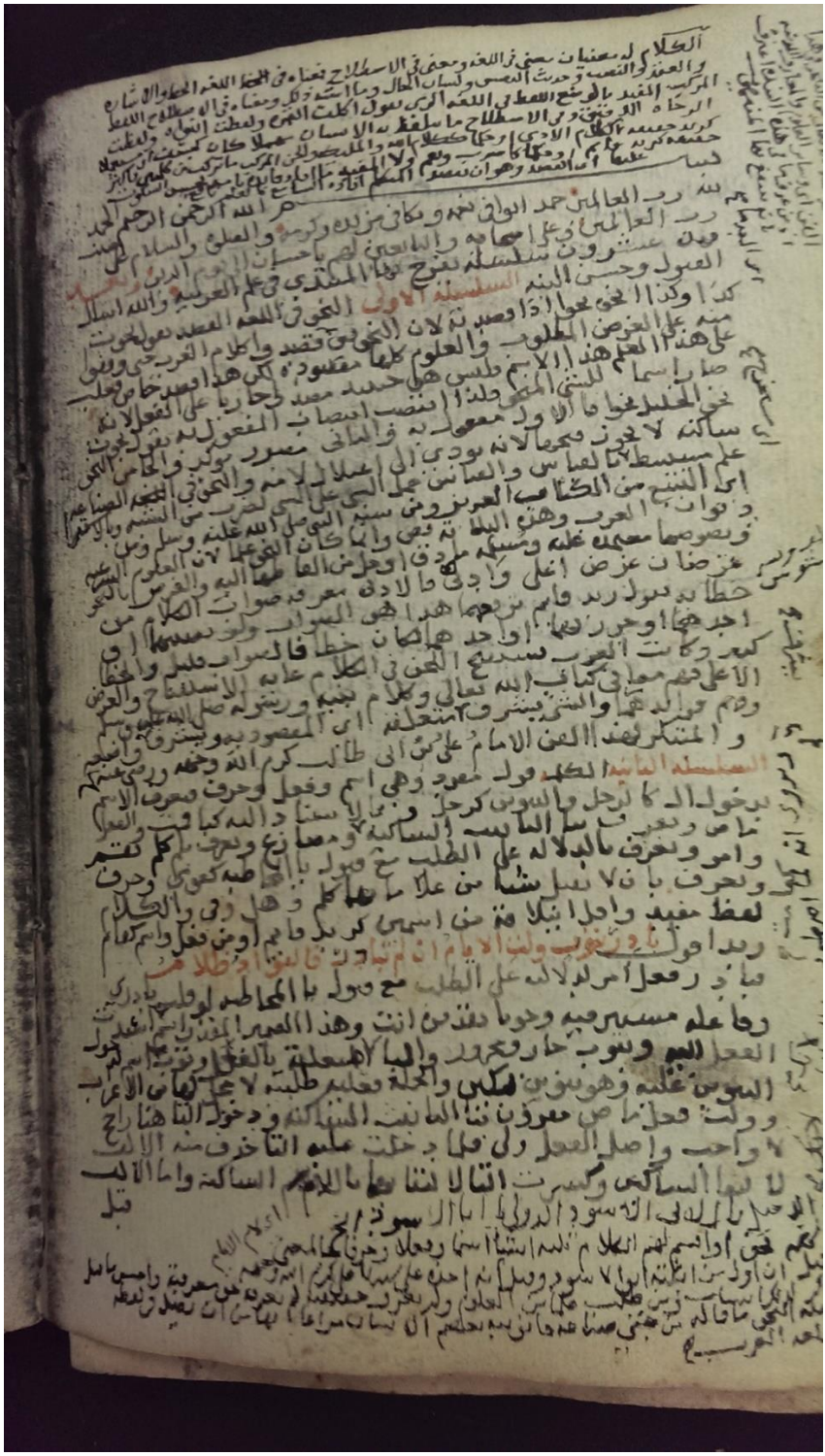

ISSN : 2410-1818

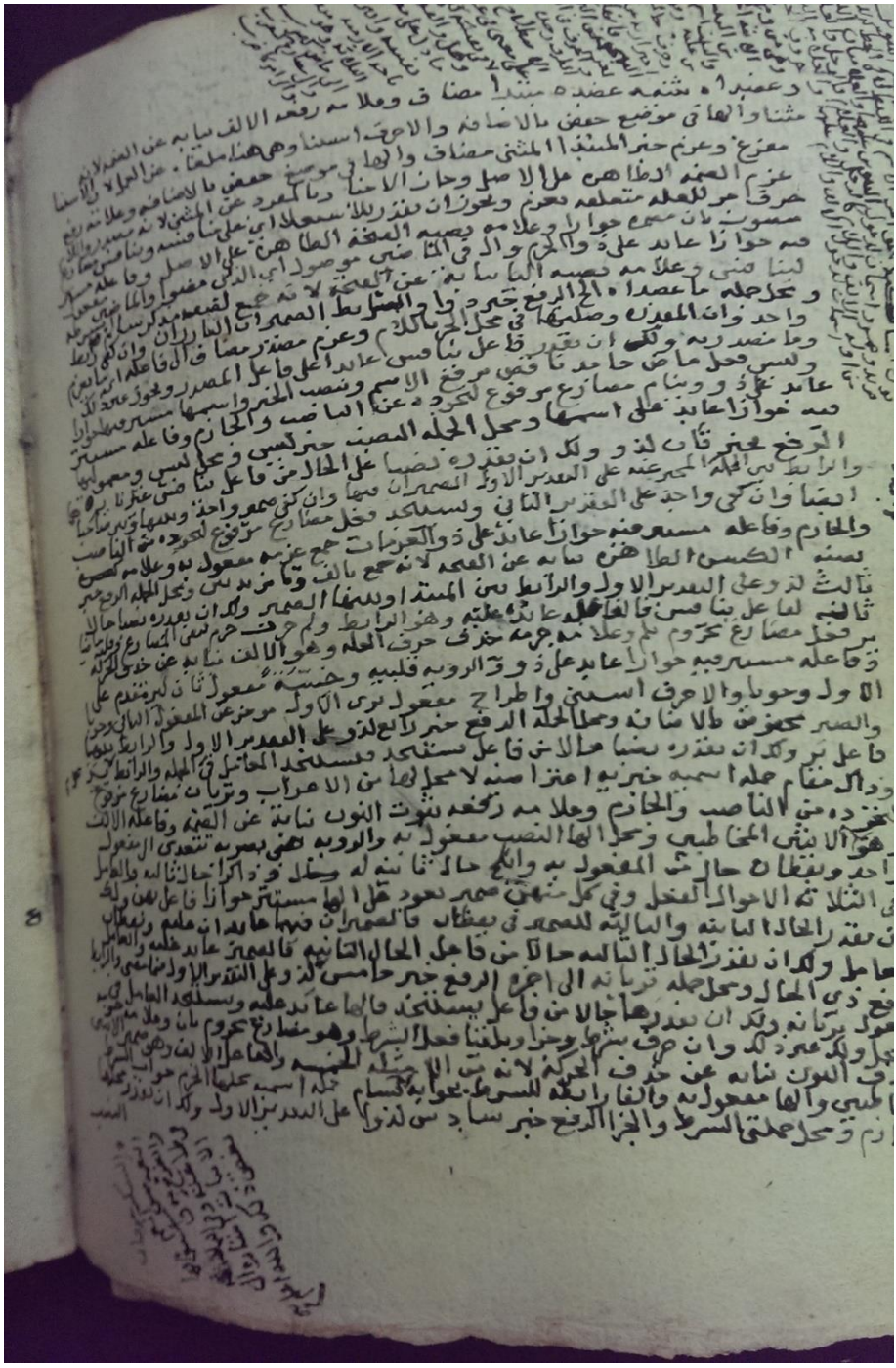

ISSN : 2410-1818

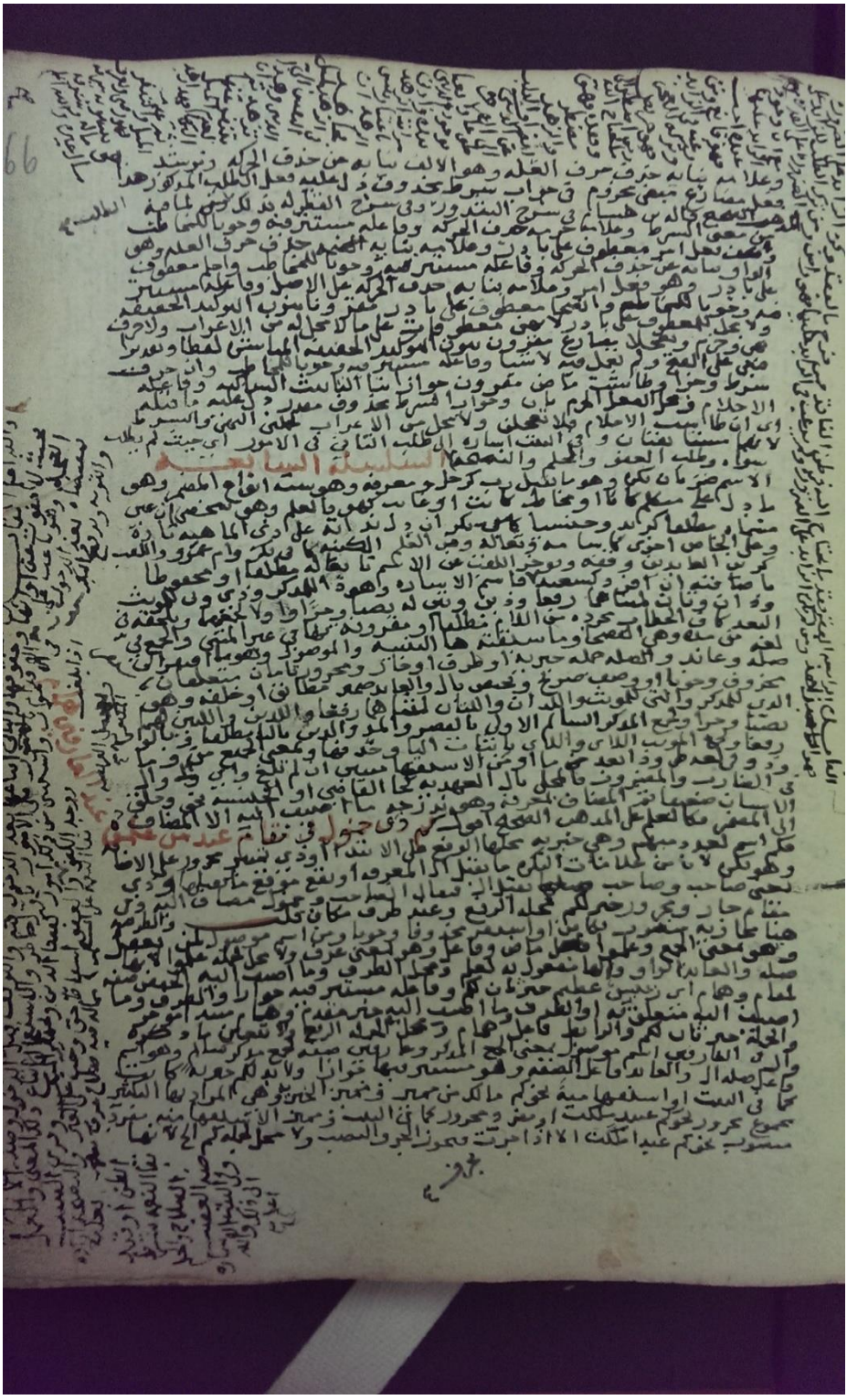

ISSN : 2410-1818



ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـــم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيـــم الدولـــي الورقـــي :ISSN :2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2022	2023	2024	2025	2026
معامل أرسيف	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978	0.4135
معامل التأثير العربي	1.73	1.25	1.55	1.59	1.58